المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

25/08/2015

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالشمال تستنفر ملاحظي وملاحظات الاستحقاقات الانتخابية بالجهة

إذا كانت * الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة هي أساس مشروعية التمثيل الديمقراطي * كما جاء ذلك بالفقرة الأولى بالفصل 11 لدستور يوليوز 2011 ، فإن ذلك يستلزم بالإضافة إلى خلق الجو العام الذي سيمر فيه هذا الاستحقاق ، توفير ترسانة من القوانين والآليات التي من بينها كما ورد بآخر فقرة من الفصل الدستوري السالف الذكر * الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات ، طبقا للمعايير المتعارف عليها دوليا *.

في هذا السياق، وطبقا للظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان المتعلقة بالملاحظة الانتخابية ، وتفعيلا للقانون 30-11 القاضي بتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات ، وبعد استفادة الملاحظين والملاحظات باسم المؤسسة الوطنية من دورة تكوينية نهاية شهر يوليوز الفارط ، شهد مقر اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة يوم الجمعة 21 غشت جلسة عمل ، جمعت حول نفس المائدة ملاحظي وملاحظات جهة الشمال ، والمنسق الجهوي ، وبعض أعضاء وطاقم إدارة الآية الحقوقية الجهوية ، من أجل وضع اللمسات الأخيرة على برنامج عمل الفريق الملاحظ ، وتمكين أعضائه وعضواته من وسائل العمل الضرورية ، لضمان نجاحهم في مهمتهم .

فريق الملاحظين بوزان مباشرة بعد عودته من اللقاء المشار إليه ، باشر عمله صباح يوم السبت 23 غشت – الذي تزامن مع انطلاق الحملة الانتخابية – بعقد جلسة عمل مع رئيس قسم الشؤون الداخلية بالعمالة ، وأخرى بباشا المدينة ، وذلك بغاية تقديم أفراد طاقم الملاحظة المستقلة المعتمد أعضائه من طرف اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالشمال ، وكذلك من أجل الحصول على وثائق ضرورية تساعد الملاحظ(ة) في إنجازه لمهامه . بعد ذلك كان النزول الميداني لأعضاء فريق الملاحظين الذي قام بجولة استطلاعية مسحت مناطق النفوذ الترابي لكل مقاطعة من المقاطعات الإدارية الثلاثة المشكلة للجماعة الترابية وزان، لرصد الحملة الانتخابية في حدود مقتضيات قانون 30-11 ، وميثاق الشرف الخاص بملاحظة العمليات الانتخابية الجارية، الذي سبق ووقع عليه الملاحظون الذين يمثلون المجلس الوطني لحقوق الانسان .

برنامج عمل فريق الملاحظين يفيد بأن أعضائه سينتشرون بجل الجماعات الترابية بناء على معايير محددة وطنيا ، وذلك من أجل تتبع ورصد مختلف الاستحقاقات الانتخابية التي تعرفه بلادنا ، وذلك إلى حين يوم الاقتراع المتعلق بانتخاب أعضاء مجلس المستشارين .

يذكر بأن عملية الملاحظة الانتخابية على مستوى إقليم وزان ينجزها فريق آخر يمثل النسيج الجمعوي .

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالشمال تستنفر ملاحظي وملاحظات الاستحقاقات الانتخابية بالجهة.

http://www.qadaya.info/news/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84-5/

ما نصيب جرسيف من ملاحظي ومراقبي الانتخابات الجماعية والجهوية؟

ذكر **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، أن اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات وافقت على اعتماد أكثر من 4 آلاف ملاحظ لمراقبة الانتخابات الجماعية والجهوية، التي سيشهدها المغرب في الرابع من شتنبر القادم. وأوضح المجلس في بلاغه الصادر يوم الأحد 23 غشت الجاري، أن اللجنة منحت الاعتماد لـ 41 هيئة وطنية ودولية، منها 34 جمعية وطنية و 6 منظمات دولية، بالإضافة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأضاف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن العدد الاجمالي للملاحظين المعتمدين سوف يصل إلى أكثر من 4000 ملاحظ وملاحظة، منهم 76 ملاحظا دوليا سيقومون بملاحظة انتخاب أعضاء مجالس الجهات والجماعات ومجالس العمالات والأقاليم ومجلس المستشارين، سواء على مستوى الحملة الانتخابية والاقتراع.

ومن جهة أخرى، دعا المجلس الوطني لحقوق الإنسان عددا من الهيئات الدولية والخبراء الدوليين للمشاركة في عملية الملاحظة، حيث سيعبأ أكثر من 500 شخص للتتبع الميداني وعلى المستوى المركزي لمختلف الاستحقاقات الانتخابية.

إقليم جرسيف مربط الفرس من هذا كله، فمن هم هؤلاء المراقبون الذين سيشرفون على عملية مراقبة الانتخابات ببلدتنا؟ اين سيقيمون ومن سيتحمل مسؤولية مصاريف إقامتهم وتحركاتهم بين جماعات الاقليم المترامية هنا وهناك في غياب بنية تحتية تشرف وجه جزء من مغربنا العزيز؟ هل حضي إقليم جرسيف "الاستثناء" بتمثيلية البعثة الخاصة للاتحاد الأوروبي التي توجد بالمغرب منذ 15 غشت وإلى غاية 14 شتنبر من أجل تقييم إجراء إجمالي لإطار وسير هذا المسلسل الانتخابي؟ حتى وإن كانت متواجدة، فهل سجلت مجموع الأحداث التي رافقت مرحلة إيداع ملفات الترشيح خصوصا في نصف يومها الأخير؟

على كل حال، يعتزم عدد من شباب "فايسبوكيي" إقليم جرسيف لعب هذا الدور "مراقبة سير عملية الانتخابات" نيابة عن هؤلاء الملاحظين، وسعملون جاهدين على نشر غسيل عدد من المنتخبين على صفحات موقع التواصل الاجتماعي الأزرق.

http://www.guercif24.com/%D9%85%D8%A7-%D9%86%D8%B5%D9%8A%D8%A8-%D8%AC%D8%B1%D8%B3%D9%8A%D9%81-%D9%85%D9%86-%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%B8%D9%8A-%D9%88%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%82%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE/

المساء
ALMASSAE

منظمات دولية وسفارات أجنبية «تراقب» الانتخابات

2765/1

الرباط- **المهدي السجاري**

أعلن المجلس الوطني لحقوق الإنسان عن منح الاعتماد لست منظمات دولية، للمشاركة في عملية ملاحظة انتخاب أعضاء مجالس الجهات والجماعات ومجالس العمالات والأقاليم ومجلس المستشارين.

وأكدت المؤسسة أن عددا من الهيئات الدولية والخبراء الدوليين سيشاركون في عملية الملاحظة، بدعوة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان. ويتعلق الأمر بشكل خاص بكل من سفارات كندا والسويد وهولندا وبريطانيا، بالإضافة إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بكل من البحرين ومصر والأردن وقطر وفلسطين وتونس.

وكشف المجلس أن اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات منحت لـ41 هيئة وطنية ودولية، منها 34 جمعية وطنية و6 منظمات دولية، بالإضافة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، حيث ستتم تعبئة أكثر من 4000 ملاحظ منهم 76 ملاحظا دوليا سيقومون بملاحظة الحملة الانتخابية وعملية الاقتراع.

ووجه المجلس الوطني لحقوق الإنسان الدعوة للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمة المدن والحكومات المحلية الإفريقية المتحدة ومرصد الانتخابات السياسية في العالم العربي والإسلامي. وأشار إلى أن بعثة خاصة للاتحاد الأوروبي توجد بالمغرب منذ 15 غشت وإلى غاية 14 شتنبر من أجل تقييم إجراء إجمالي لإطار وسير هذا المسلسل الانتخابي.

وحسب المعطيات المتوفرة فقد رفضت اللجنة طلب 16 جمعية لعدم توفر ملف الطلب على الوثائق المطلوبة، أو لكون مواد قوانينها الأساسية المتعلقة بأنشطتها وأهدافها ليست لها صلة بالمجالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثانية للقانون الخاص بتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات.

وسيعبئ المجلس الوطني لحقوق الإنسان أكثر من 500 ملاحظ للتتبع الميداني وعلى المستوى المركزي لمختلف الاستحقاقات الانتخابية. كما منحت اللجنة الخاصة الاعتماد للمؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية، والمعهد الوطني الديمقراطي، وشبكة الانتخابات في العالم العربي، ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، فدرالية مراكز حقوق الإنسان في البلدان العربية ومنظمة «جندر كونسيرنز إنترناشيونال».

وينتظر أن ينجز المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عقب تجميع مختلف الملاحظات المسجلة إبان العملية الانتخابية، تقريرا مفصلا عن السير العام لمختلف الاستحقاقات، يتضمن توصيات ومقترحات المؤسسة الحقوقية الوطنية.

أخبار اليوم المغربية

سيشرف على تتبع مجريات انتخابات 4 شتنبر المقبل 4000 ملاحظ وطني ودولي، وهو عدد أكبر من ذلك الذي أشرف على آخر انتخابات عرفها المغرب، وهي تشريعيات 2011.

المجلس الوطني يعتمد 4000 ملاحظ ويعبئ 500 من عناصره

«النسيج الجمعوي» يحصل على نصف عدد ملاحظي اقتراع 4 شتنبر

17/7/10

الرباط: عبد الحق بلشكر

أظهرت لائحة الاعتمادات التي منحت للجمعيات للقيام رسميا بمهمة ملاحظة الانتخابات المقررة في 4 شتنبر، هيمنة النسيج الجمعوي من حيث عدد الملاحظين، إذ وصل عددهم إلى 2000 ملاحظ من أصل 4000 ملاحظ تم اعتمادهم، هذا إضافة إلى 500 شخص عباهم المجلس الوطني لمراقبة الانتخابات لصالحه، وحسب محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، فإن عدد الملاحظين في هذه الانتخابات ارتفع مقارنة مع آخر انتخابات عرفها المغرب، والتي سجل فيها حوالي 3300 ملاحظ. اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات التابعة للمجلس منحت الاعتماد لـ 41 هيئة وطنية ودولية، منها 34 جمعية وطنية و6 منظمات دولية، بالإضافة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان. هذا يعني 4000 ملاحظ منهم 76 ملاحظا دوليا سيقومون بملاحظة انتخاب اعضاء مجالس الجهات والجماعات ومجالس العمالات والاقاليم ومجلس المستشارين، وبدأت مهمتهم منذ انطلاق الحملة الانتخابية السبت الماضي. ولوحظ أن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، التي تعرف علاقتها بالسلطات توترا، لم تقدم طلبا للمشاركة في ملاحظة الانتخابات، وبرر احمد الهايج، رئيس الجمعية، ذلك بكون «الجمعية كانت منشغلة بأمور أخرى ولم تقدم طلبها»، قبل أن يضيف «نحن حاضرون في عملية ملاحظة الانتخابات من خلال عضويتنا في النسيج الجمعوي»، لكن الهايج أكد أن

> الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، التي تعرف علاقتها بالسلطات توترا، لم تقدم طلبا للمشاركة في ملاحظة الانتخابات

الجمعية ستراقب الانتخابات بطريقتها الخاصة وستعد تقريرا بشأنها.

و من جهته، كشف محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن لجنة الاعتمادات «رفضت طلب 16 جمعية»، بسبب «عدم توفرها على الشروط القانونية، من قبيل عدم انسجام أنشطتها وأهدافها مع المجالات المتعلقة بالملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات».

وعلى المستوى الدولي، منح المجلس الوطني الاعتماد لست منظمات، معظمها سبق لها أن راقبت انتخابات المغرب وهي: المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية (IFES)، المعهد الوطني الديمقراطي (NDI)، شبكة الانتخابات في العالم العربي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، فدرالية مراكز حقوق الإنسان في البلدان العربية، ومنظمة «جندر كونسيرنز إنترناشيونال» (Gender Concerns International).

كما وجه المجلس الدعوة إلى عدد من الهيئات الدولية والخبراء الدوليين في عملية الملاحظة، مثل سفارات كندا والسويد وهولندا وبريطانيا، بالإضافة إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بكل من البحرين ومصر والأردن وقطر وفلسطين وتونس. وفي نفس الإطار، وجه المجلس الدعوة كذلك للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمة المدن والحكومات المحلية الإفريقية المتحدة، ومرصد الانتخابات السياسة في العالم العربي والإسلامي. كما أن بعثة خاصة للاتحاد الأوروبي توجد بالمغرب منذ 15 غشت وإلى غاية 14 شتنبر من أجل تقييم إجراء إجمالي للمسلسل الانتخابي.

أما المؤسسات الوطنية المعتمدة، فإن أبرزها، الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، النسيج الجمعوي لرصد الانتخابات، المنتدى المدني الديمقراطي المغربي، المرصد الوطني لحقوق الناخب، المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، مركز حقوق الناس، مركز الشروق للديمقراطية والإعلام، فدرالية الرابطة الديمقراطية لنساء المغرب، منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، الجمعية المغربية لمناهضة العنف ضد النساء، جمعية الريف لحقوق الإنسان، جمعية مساعدة الأشخاص المعاقين (العيون)، الرابطة الوطنية للشباب والطفولة، الجمعية المغربية الشبابية للتنمية، المنتدى المغربي للديمقراطية وحقوق الإنسان.

حقوق وشروط الملاحظين

بمنجهم الاعتماد، سيكون من حق الملاحظين، حرية التنقل بسائر أرجاء التراب الوطني للقيام بمهام ملاحظة الانتخابات التي اعتمد من أجلها، والحصول على المعلومات المتعلقة بسير العمليات الانتخابية التي اعتمد من أجل ملاحظتها، وإمكانية إجراء كل لقاء أو مقابلة مع المتدخلين فيها، وضمان ولوج مكاتب التصويت ومكاتب التصويت المركزية ولجان الإحصاء، للقيام بمهام الملاحظة والتتبع لعملية الاقتراع وفرز الأصوات والإعلان عن النتائج. لكن يلتزم ملاحظ الانتخابات المعتمد بـ"احترام سيادة الدولة ومؤسساتها وسلطاتها والقوانين والأنظمة الجاري بها العمل والمعايير الدولية لحقوق الإنسان"، وعدم الإخلال بالنظام داخل مكاتب التصويت موضوع عملية الملاحظة، واحترام النظام العام أثناء التجمعات والتظاهرات العمومية المنظمة بمناسبة الحملات الانتخابية، ويلتزم أيضا بالموضوعية والاستقلالية والنزاهة والحياد والتجرد وعدم التحيز في تتبع سير العمليات الانتخابية وتقييم نتائجها، و"عدم إصدار بيان أو بلاغ أو تعليق أو تصريح لوسائل الإعلام المكتوبة أو السمعية أو البصرية أو الإلكترونية قبل انتهاء العمليات الانتخابية وقبل إعلان النتائج النهائية العامة للاقتراع".

وللمجلس الحق في أن يسحب الاعتماد من أي ملاحظ إذا خرق مقتضيات القانون المتعلق بملاحظة الانتخابات، والتي تهم على الخصوص (احترام سيادة الدولة والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، عدم الإخلال بالنظام داخل مكاتب التصويت، احترام النظام العام أثناء التجمعات العمومية..)

اعتماد 41 هيئة وطنية ودولية لملاحظة الاستحقاقات الانتخابية المقبلة

1/8486

بعثة أوروبية بالمغرب إلى غاية 14 شتنبر من أجل تقييم المسلسل الإنتخابي

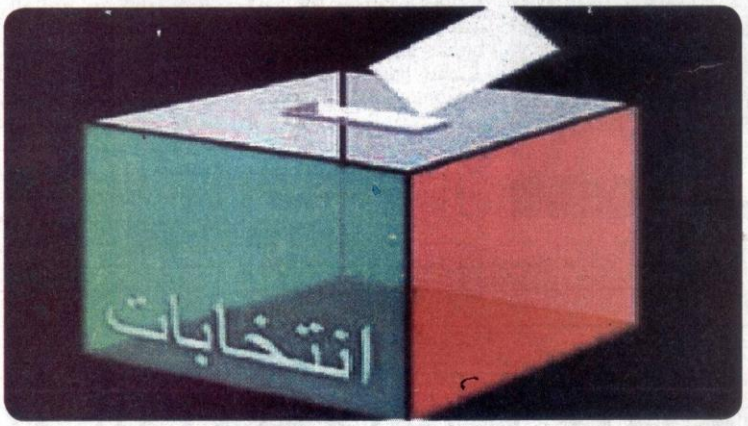

أفاد بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بأن اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات منحت، عقب دراسة الطلبات التي توصلت بها، الاعتماد ل 41 هيئة وطنية ودولية لملاحظة الاستحقاقات الانتخابية المقبلة.

وأوضح البلاغ أن اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات منحت، عقب دراسة الطلبات التي توصلت بها، الاعتماد ل 41 هيئة وطنية ودولية، منها 34 جمعية وطنية و6 منظمات دولية بالإضافة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ستعبئ أكثر من 4000 ملاحظ منهم 76 ملاحظا دوليا سيقومون (على مستوى الحملة والاقتراع) بملاحظة انتخاب أعضاء مجالس الجهات والجماعات ومجالس العمالات والأقاليم ومجلس المستشارين.

وأضاف المصدر ذاته أن اللجنة رفضت طلب 16 جمعية لعدم توفر ملف الطلب على الوثائق المطلوبة أو لكون مواد قوانينها الأساسية المتعلقة بأنشطتها وأهدافها ليست لها صلة بالمجالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثانية للقانون رقم 30.11 القاضي بتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات.

وأضاف المصدر ذاته أن اللجنة منحت كذلك الاعتماد لعدد من المنظمات الدولية، ممثلة في المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية، والمعهد الوطني الديمقراطي، وشبكة الانتخابات في العالم العربي، ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، وفدرالية مراكز حقوق الإنسان في البلدان العربية ومنظمة "جندر كونسيرنز إنترناشيونال".

من جهة أخرى، ستشارك عدد من الهيئات الدولية والخبراء الدوليين في عملية الملاحظة وذلك بدعوة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان في إطار ممارسته لاختصاصاته المنصوص عليها في الظهير المحدث له لاسيما الفقرة الثانية من المادة 36. ويتعلق الأمر بشكل خاص بكل من سفارات كندا والسويد وهولندا وبريطانيا، بالإضافة إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بكل من البحرين ومصر والأردن وقطر وفلسطين وتونس.

وفي نفس الإطار، وجه المجلس الدعوة كذلك للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمة المدن والحكومات المحلية الإفريقية المتحدة ومرصد الانتخابات السياسة في العالم العربي والإسلامي.

وذكر المصدر ذاته بأن بعثة خاصة للاتحاد الأوروبي توجد بالمغرب منذ 15 غشت وإلى غاية 14 شتنبر من أجل تقييم إجراء إجمالي لإطار وسير هذا المسلسل الانتخابي.

بعثة خاصة من الاتحاد الأوروبي بالمغرب

مراقبون من هيآت وطنية ودولية سيتابعون الانتخابات المقبلة

أوسي موح لحسن

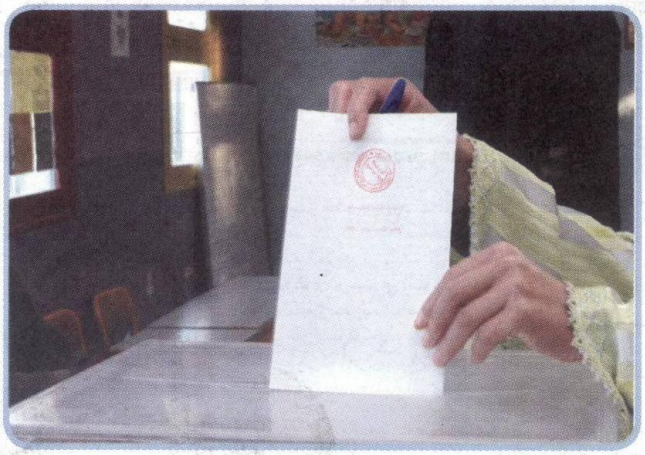

41 هيئة وطنية ودولية ستقوم بتتبع اقتراع رابع شتنبر المقبل. ذلك ما قررته اللجنة الخاصة باعتماد ملاحظي الانتخابات، والتي منحت الاعتماد لتلك الهيئات وهي 34 جمعية وطنية و6 منظمات دولية.

اللجنة ستقوم بتعبئة أزيد من 4000 ملاحظ منهم 76 ملاحظا دوليا سيقومون على مستوى الحملة والاقتراع، بملاحظة انتخاب أعضاء مجالس الجهات والجماعات ومجالس العمالات والأقاليم ومجلس المستشارين. المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أكد أن اللجنة المذكورة رفضت 16 طلبا من أجل الملاحظة الانتخابية تقدمت بها 16 جمعية، وبررت اللجنة الرفض بسبب عدم توفر ملف الطلب على الوثائق المطلوبة، أو بسبب عدم موافقة قوانينها الأساسية المتعلقة بأنشطتها وأهدافها للمجالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثانية للقانون رقم 30.11، القاضي بتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات.

و منحت اللجنة الاعتماد للمنظمات الدولية التالية: المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية (IFES)، المعهد الوطني الديمقراطي (NDI)، شبكة الانتخابات في العالم العربي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، فيدرالية مراكز حقوق الإنسان في البلدان العربية ومنظمة «جندر كونسيرنز إنترناشيونال»(Gender Concerns International)، كما أن بعثة خاصة للاتحاد الأوروبي توجد بالمغرب منذ 15 غشت وإلى غاية 14 شتنبر من أجل تقييم إجراء إجمالي لإطار وسير هذا المسلسل الانتخابي.

و سيشارك عدد من الهيآت الدولية والخبراء الدوليين في عملية الملاحظة وذلك بدعوة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان في إطار ممارسته لاختصاصاته المنصوص عليها في الظهير المحدث له لاسيما الفقرة الثانية من المادة 36. ويتعلق الأمر بشكل خاص بكل من سفارات كندا والسويد وهولندا وبريطانيا، بالإضافة إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بكل من البحرين ومصر والأردن وقطر وفلسطين وتونس. وفي الإطار نفسه، وجه المجلس الدعوة كذلك للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمة المدن والحكومات المحلية الإفريقية المتحدة ومرصد الانتخابات السياسية في العالم العربي والإسلامي.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي سيعبئ أكثر من 500 شخص للتتبع الميداني وعلى المستوى المركزي لمختلف الاستحقاقات الانتخابية، اعتمد الجمعيات الوطنية التالية: الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، النسيج الجمعوي لرصد الانتخابات، المنتدى المدني الديمقراطي المغربي، المرصد الوطني لحقوق الناخب، جمعية تتريت (أكادير)، الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، تحالف النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، جمعية جيل التقنية والتنمية (سمارة)، جمعية شباب بلا حدود (الحوز)، مركز التفكير الاستراتيجي والدفاع عن الديمقراطية (العيون)، جمعية تسغناس للثقافة والتنمية (الناظور)، المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، مركز حقوق الناس، مركز الشروق للديمقراطية والإعلام، إبداعات نسائية (صفرو)، فيدرالية الرابطة الديمقراطية لنساء المغرب، منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، الجمعية المغربية لمناهضة العنف ضد النساء، شبكة الأمل للإغاثة والتنمية المستدامة (الحسيمة)، جمعية الريف لحقوق الإنسان، جمعية أريف للثقافة والتراث (الحسيمة)، جمعية مساعدة الأشخاص المعاقين (العيون)، الرابطة الوطنية للشباب والطفولة، الجمعية المغربية الشبابية للتنمية، المنتدى المغربي للديمقراطية وحقوق الإنسان، جمعية تاسيلا اكرحاحي للتعاون والتنمية القروية (أكادير)، ائتلاف المذكوري لحقوق الإنسان (الكارة)، جمعية عالم بريس للإعلام والصحافة (الرحامنة)، المجلس الجهوي للشبكة المغربية لحقوق الإنسان (جهة بني ملال خنيفرة)، مرصد الحريات وحقوق الإنسان (جهة الدار البيضاء الكبرى)، جمعية حي العودة للبيئة والتنمية (السمارة)، جمعية الباحثين في قانون المنازعات (وجدة)، الجمعية الوطنية للتنمية المستدامة والتعاون الدولي (واد زم) ومنتدى إفوس للديمقراطية وحقوق الإنسان (طاطا).

القانون 30.11 المحدد لشروط وكيفيات الملاحظة المستقلة للانتخابات الصادر في 6 أكتوبر 2011 ينص على مجموعة من الحقوق التي يجب أن يتمتع بها الملاحظ من بينها حرية التنقل بسائر أرجاء التراب الوطني للقيام بمهام الملاحظة، حضور التظاهرات والتجمعات العمومية المنظمة في إطار الحملات الانتخابية، ولوج مكاتب التصويت ولجان الإحصاء، التواصل مع مختلف وسائل الإعلام بعد الإعلان عن نتائج الاقتراع، إعداد تقارير لتقييم سير العمليات الانتخابية وإحالتها على الجهة المعتمدة وعلى اللجنة، إلخ. ومن جهة أخرى يلتزم الملاحظ المعتمد بعدم الإخلال بالنظام العام أثناء التجمعات والتظاهرات العمومية المنظمة بمناسبة الحملات الانتخابية، الالتزام بالموضوعية والاستقلالية والنزاهة والحياد والتجرد وعدم التحيز في تتبع سير العمليات الانتخابية وتقييم نتائجها، عدم التدخل في سير العمليات الانتخابية واحترام سرية التصويت، إلخ.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعبئ 500 شخص للتتبع الميداني

اعتمـــاد 41 هيئـــة وطنيـــة ودوليـــة لملاحظـــة الانتخابـــات

فاطمة ياسين

منحت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، عقب دراسة الطلبات التي توصلت بها، الاعتماد لـ41 هيئة وطنية ودولية، منها 34 جمعية وطنية و6 منظمات دولية، بالإضافة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وحسب بلاغ صادر عن اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، توصلت "المغربية" بنسخة منه، أنه سيجري تعبئة أكثر من 4000 ملاحظ، منهم 76 ملاحظا دوليا سيقومون (على مستوى الحملة والاقتراع) بملاحظة انتخاب أعضاء مجالس الجهات والجماعات ومجالس العمالات والأقاليم ومجلس المستشارين.

وأضاف البلاغ أن اللجنة رفضت طلب 16 جمعية لعدم توفر ملف الطلب على الوثائق المطلوبة أو لكون مواد قوانينها الأساسية المتعلقة بأنشطتها وأهدافها ليست لها صلة بالمجالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثانية للقانون رقم 30.11 القاضي بتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات.

واعتمدت اللجنة الخاصة، فضلا عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي سيعبأ أكثر من 500 شخص للتتبع الميداني وعلى المستوى المركزي لمختلف الاستحقاقات الانتخابية، الجمعيات الوطنية التالية: الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، والنسيج الجمعوي لرصد الانتخابات، والمنتدى المدني الديمقراطي المغربي، والمرصد الوطني لحقوق الناخب، وجمعية تتريت (أكادير)، والوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتحالف النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وجمعية جيل التقنية والتنمية (السمارة)، وجمعية شباب بلا حدود (الحوز)، ومركز التفكير الاستراتيجي والدفاع عن الديمقراطية (العيون)، وجمعية تسغناس للثقافة والتنمية (الناظور)، والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، ومركز حقوق الناس، ومركز الشروق للديمقراطية والإعلام، وإبداعات نسائية (صفرو)، وفدرالية الرابطة الديمقراطية لنساء المغرب، ومنتدى الكرامة لحقوق الإنسان، والجمعية المغربية لمناهضة العنف ضد النساء، وشبكة الأمل للإغاثة والتنمية المستدامة (الحسيمة)، وجمعية الريف لحقوق الإنسان، وجمعية أريف للثقافة والتراث (الحسيمة)، وجمعية مساعدة الأشخاص المعاقين (العيون)، والرابطة الوطنية للشباب والطفولة، والجمعية المغربية الشبابية للتنمية، والمنتدى المغربي للديمقراطية وحقوق الإنسان، وجمعية تاسيلا اكرحاحي للتعاون والتنمية القروية (أكادير)، وائتلاف المذكوري لحقوق الإنسان (الكارة)، وجمعية عالم بريس للإعلام والصحافة (الرحامنة)، والمجلس الجهوي للشبكة المغربية لحقوق الإنسان (جهة بني ملال خنيفرة)، ومرصد الحريات وحقوق الإنسان (جهة الدار البيضاء الكبرى)، وجمعية حي العودة للبيئة والتنمية (السمارة)، وجمعية الباحثين في قانون المنازعات (وجدة)، والجمعية الوطنية للتنمية المستدامة والتعاون الدولي (واد زم)، ومنتدى إفوس للديمقراطية وحقوق الإنسان (طاطا).

يشار إلى أن اللجنة منحت الاعتماد للمنظمات الدولية التالية: المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية (IFES)، والمعهد الوطني الديمقراطي (NDI)، وشبكة الانتخابات في العالم العربي، ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، وفدرالية مراكز حقوق الإنسان في البلدان العربية، ومنظمة "جندر كونسيرنز إنترناشيونال" Gender Concerns International).

يذكر أن عددا من الهيئات الدولية والخبراء الدوليين سيتشاركون في عملية الملاحظة بدعوة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان في إطار ممارسته لاختصاصاته المنصوص عليها في الظهير المحدث له، لاسيما الفقرة الثانية من المادة 36.

ويتعلق الأمر بشكل خاص بكل من سفارات كندا والسويد وهولندا وبريطانيا، بالإضافة إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بكل من البحرين ومصر والأردن وقطر وفلسطين وتونس.

وفي السياق نفسه، وجه المجلس الدعوة كذلك للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمة المدن والحكومات المحلية الإفريقية المتحدة، ومرصد الانتخابات السياسية في العالم العربي والإسلامي.

توجد بعثة خاصة للاتحاد الأوروبي بالمغرب منذ 15 غشت وإلى غاية 14 شتنبر من أجل تقييم إجراء إجمالي لإطار وسير هذا المسلسل الانتخابي.

اعتماد 41 هيئة وطنية ودولية لملاحظة الاستحقاقات الانتخابية المقبلة

أفاد بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بأن اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات منحت، عقب دراسة الطلبات التي توصلت بها، الاعتماد ل 41 هيئة وطنية ودولية لملاحظة الاستحقاقات الانتخابية المقبلة.

وأوضح البلاغ أن اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات منحت، عقب دراسة الطلبات التي توصلت بها، الاعتماد ل 41 هيئة وطنية ودولية، منها 34 جمعية وطنية و6 منظمات دولية بالإضافة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ستعبئ أكثر من 4000 ملاحظ منهم 76 ملاحظا دوليا سيقومون (على مستوى الحملة والاقتراع) بملاحظة انتخاب أعضاء مجالس الجهات والجماعات ومجالس العمالات والأقاليم ومجلس المستشارين.

وأضاف المصدر ذاته أن اللجنة رفضت طلب 16 جمعية لعدم توفر ملف الطلب على الوثائق المطلوبة أو لكون مواد قوانينها الأساسية المتعلقة بأنشطتها وأهدافها ليست لها صلة بالمجالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثانية للقانون رقم 30.11 القاضي بتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات.

02

اعتماد 41 هيئة وطنية ودولية لملاحظة الاستحقاقات الانتخابية المقبلة

أفاد بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بأن اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات منحت، عقب دراسة الطلبات التي توصلت بها، الاعتماد ل 41 هيئة وطنية ودولية لملاحظة الاستحقاقات الانتخابية المقبلة.

وأوضح البلاغ أن اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات منحت، عقب دراسة الطلبات التي توصلت بها، الاعتماد ل 41 هيئة وطنية ودولية، منها 34 جمعية وطنية و6 منظمات دولية بالإضافة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ستعبئ أكثر من 4000 ملاحظ منهم 76 ملاحظا دوليا سيقومون (على مستوى الحملة والاقتراع) بملاحظة انتخاب أعضاء مجالس الجهات والجماعات ومجالس العمالات والأقاليم ومجلس المستشارين.

وأضاف المصدر ذاته أن اللجنة رفضت طلب 16 جمعية لعدم توفر ملف الطلب على الوثائق المطلوبة أو لكون مواد قوانينها الأساسية المتعلقة بأنشطتها وأهدافها ليست لها صلة بالمجالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثانية للقانون رقم 30.11 القاضي بتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات.

وهكذا، يضيف البلاغ، اعتمدت اللجنة الخاصة، فضلا عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي سيعبئ أكثر من 500 شخص للتتبع الميداني وعلى المستوى المركزي لمختلف الاستحقاقات الانتخابية، عددا من الجمعيات الوطنية ممثلة في كل من الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، والنسيج الجمعوي لرصد الانتخابات، والمنتدى المدني الديمقراطي المغربي، والمرصد الوطني لحقوق الناخب، وجمعية تنريت (أكادير)، والوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتحالف النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وجمعية جيل التقنية والتنمية (السمارة)، وجمعية شباب بلا حدود (الحوز)، ومركز التفكير الاستراتيجي والدفاع عن الديمقراطية (العيون)، وجمعية تسغناس للثقافة والتنمية (الناظور)، والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، ومركز حقوق الناس، ومركز الشروق للديمقراطية والإعلام، وإبداعات نسائية (صفرو)، وفدرالية الرابطة الديمقراطية لنساء المغرب.

ومن بين الجمعيات أيضا منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، والجمعية المغربية لمناهضة العنف ضد النساء، وشبكة الأمل للإغاثة والتنمية المستدامة (الحسيمة)، وجمعية الريف لحقوق الإنسان، وجمعية أريف للثقافة والتراث (الحسيمة)، وجمعية مساعدة الأشخاص المعاقين (العيون)، والرابطة الوطنية للشباب والطفولة، والجمعية المغربية الشبابية للتنمية، والمنتدى المغربي للديمقراطية وحقوق الإنسان، وجمعية تاسيلا اكرحاحي للتعاون والتنمية القروية (أكادير)، وائتلاف المذكوري لحقوق الإنسان (الكارة)، وجمعية عالم بريس للإعلام والصحافة (الرحامنة)، والمجلس الجهوي للشبكة المغربية لحقوق الإنسان (جهة بني ملال خنيفرة)، ومرصد الحريات وحقوق الإنسان (جهة الدار البيضاء الكبرى)، وجمعية حي العودة للبيئة والتنمية (السمارة)، وجمعية الباحثين في قانون المنازعات (وجدة)، والجمعية الوطنية للتنمية المستدامة والتعاون الدولي (واد زم) ومنتدى إفوس للديمقراطية وحقوق الإنسان (طاطا).

وأضاف المصدر ذاته أن اللجنة منحت كذلك الاعتماد لعدد من المنظمات الدولية، ممثلة في المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية، والمعهد الوطني الديمقراطي، وشبكة الانتخابات في العالم العربي، ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، وفدرالية مراكز حقوق الإنسان في البلدان العربية ومنظمة "جندر كونسيرنز إنترناشيونال".

من جهة أخرى، ستشارك عدد من الهيئات الدولية والخبراء الدوليين في عملية الملاحظة وذلك بدعوة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان في إطار ممارسته لاختصاصاته المنصوص عليها في الظهير المحدث له لاسيما الفقرة الثانية من المادة 36. ويتعلق الأمر بشكل خاص بكل من سفارات كندا والسويد وهولندا وبريطانيا، بالإضافة إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بكل من البحرين ومصر والأردن وقطر وفلسطين وتونس.

وفي نفس الإطار، وجه المجلس الدعوة كذلك للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمة المدن والحكومات المحلية الإفريقية المتحدة ومرصد الانتخابات السياسة في العالم العربي والإسلامي.

العلم

هل ينجح 4000 ملاحظ عينوا لمراقبة الانتخابات في المغرب؟

23304/N

لجنة ملاحظي الانتخابات ترفض 16 جمعية وتقبل 41 هيئة وطنية ودولية لمواكبة استحقاقات 4 شتنبر

عزيز اجهبلي

منحت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، عقب دراسة الطلبات التي توصلت بها، الاعتماد ل 41 هيئة وطنية ودولية، منها 34 جمعية وطنية و6 منظمات دولية بالإضافة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ستعبئ أكثر من 4000 ملاحظ منهم 76 ملاحظا دوليا سيقومون (على مستوى الحملة والاقتراع) بملاحظة انتخاب أعضاء مجالس الجهات والجماعات ومجالس العمالات والأقاليم ومجلس المستشارين.

وأفاد بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن اللجنة رفضت طلب 16 جمعية لعدم توفر ملف الطلب على الوثائق المطلوبة أو لكون مواد قوانينها الأساسية المتعلقة بأنشطتها وأهدافها ليست لها صلة بالمجالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثانية للقانون رقم 30.11 القاضي بتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات.

وأضاف المصدر ذاته أن اللجنة منحت كذلك الاعتماد لعدد من المنظمات الدولية، ممثلة في المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية، والمعهد الوطني الديمقراطي، وشبكة الانتخابات في العالم العربي، ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، وفدرالية مراكز حقوق الإنسان في البلدان العربية ومنظمة «جندر كونسيرنز إنترناشيونال».

من جهة أخرى، ستشارك عدد من الهيئات الدولية والخبراء الدوليين في عملية الملاحظة وذلك بدعوة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان يتعلق الأمر بشكل خاص بكل من سفارات كندا والسويد وهولندا وبريطانيا، بالإضافة إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بكل من البحرين ومصر والأردن وقطر وفلسطين وتونس.

وفي نفس الإطار، وجه المجلس الدعوة كذلك للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمة المدن والحكومات المحلية الإفريقية المتحدة ومرصد الانتخابات السياسة في العالم العربي والإسلامي.

وذكر المصدر ذاته بأن بعثة خاصة للاتحاد الأوروبي توجد بالمغرب منذ 15 غشت وإلى غاية 14 شتنبر من أجل تقييم إجراء إجمالي لإطار وسير هذا المسلسل الانتخابي.

«هيومان ووتش»: اعتراف المغرب بالجمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات الجسيمة خطوة إيجابية

محمود معروف

الرباط – «القدس العربي» رحبت منظمة «هيومن رايتس ووتش» الحقوقية الأمريكية، باعتراف السلطات المغربية بـ«الجمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان» المرتكبة من طرف الدولة المغربية، بعد عشر سنوات على تقديم وثائق تأسيسها، وطالبت الحكومة بإنهاء القيود على جميع الجمعيات غير الحكومية.

وقالت «رايتس ووتش» في تقرير نشرته امس الإثنين على موقعها الالكتروني «إنها أول مرة تسمح فيها السلطات المغربية لمنظمة صحراوية لحقوق الإنسان تنتقد الحكومة بحدة، بالتسجيل بشكل قانوني»، مضيفة أن «هذا التقدم في الحرية الجمعوية في المغرب يأتي بعد 10 سنوات على تقديم الجمعية الصحراوية لملفها، وتسعة أعوام على قرار المحكمة بأن السلطات عرقلت تسجيل الجمعية من دون وجه حق».

و»الجمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان»، منظمة حقوقية مناهضة للوجود المغربي في الصحراء الغربية ومقرها في مدينة العيون كبرى حواضر الصحراء، وتصنفها السلطات المغربية بالمعادية للوحدة الترابية.

وقدمت الجمعية وثائقها التأسيسية لأول مرة في أيار/مايو 2005، ورفض «الباشا» «حاكم المدينة» تسلمها، مما دفع الجمعية إلى رفع دعوى أمام المحكمة الإدارية في مدينة أغادير. وفي أيلول/سبتمبر 2006، قررت المحكمة أن الباشا قد تجاوز صلاحياته القانونية برفضه تسلم ملف الجمعية الصحراوية، فاستأنف الباشا القرار واستمر في رفض تسليم الوثائق. وتم رفض استئنافه في كانون الأول/ديسمبر 2008 على أساس أنه جاء خارج الآجال القانونية. ويوم 10 آذار/مارس 2015، هاتف باشا مدينة العيون إبراهيم دحان، رئيس الجمعية الصحراوية، ليخبره أن وصل الإيداع المؤقت جاهز. وفي الوقت نفسه أعلنت السلطات أن 11 جمعية أخرى سوف تحصل على وصل الإيداع.

وقالت سارة ليا ويتسن المديرة التنفيذية لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة «هيومان رايتس» «لقد اتخذ المغرب خطوة إيجابية عبر الاعتراف بجمعية تنتقد انتهاكات الحكومة لحقوق الصحراويين. وعلى الحكومة المغربية الآن أن تنهي القيود التعسفية والسياسية على هذه الجمعية وعلى جميع الجمعيات غير الحكومية».

وقالت «ينبغي على المغرب الآن إنهاء جميع العراقيل التعسفية على أنشطة المنظمة المعنية، وهي الجمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة من طرف الدولة المغربية ((ASVDH، بما فيها الحظر الفعلي للتجمعات والوقفات العمومية.. وعلى الحكومة أن تسمح بتسجيل جميع الجمعيات السلمية..».

وذكرت المنظمة العالمية ومقرها واشنطن أن السلطات المغربية «كثيرا ما تستخدم الحيل الإدارية لمنع تسجيل جمعيات لا تروقها أهدافها أو خطط عملها أو قياداتها، بما فيها جمعيات كثيرة لا صلة لها بالصحراء الغربية. فطيلة سنوات حُرم العشرات، إن لم تكن المئات، من الجمعيات تعسفا من التسجيل».

وقالت ان من بين الجمعيات المتضررة هناك جمعيات تدافع عن حقوق الصحراويين والأمازيغ، وعشرات الجمعيات المدنية التي يرأسها أعضاء من جماعة العدل والإحسان، وهي أكبر حركة إسلامية معارضة في البلد.

ونقلت المنظمة عن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان أن المسؤولين في 14 بلدة ومدينة قد رفضوا استلام الوثائق التي قدمتها فروع الجمعية. و»أن انتشار هذا الرفض، والتشابه بين ممارسات موظفي الإدارات المحلية عبر البلاد، يشيران إلى أن هذه الممارسات صادرة عن سياسة رفيعة المصدر لإضعاف جمعيات ترى السلطات أنها غير مرغوب فيها أو مشتبه بها».

وقالت المنظمة «إن على المغرب أن يحذف القيود من قانون الجمعيات لأنها تنتهك التزامات المغرب بموجب القانون الدولي لحقوق الانسان» وأن «المادة 22 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي صادق عليه المغرب، تنص على أنه لا يجوز أن يوضع من القيود على ممارسة (الحق في حرية تكوين الجمعيات) إلا تلك التي ينص عليها القانون وتشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم».

ويمتنع المسؤولون المغاربة عن تفسير التغيير الذي حصل في سياسة الحكومة تجاه الجمعية الصحراوية، إلا ان هيومان رايتس نقلت عن **مسؤولي المجلس الوطني لحقوق الإنسان** (رسمي) أنهم «طالبوا السلطات بتسجيل الجمعيات التي احترمت الإجراءات القانونية»، مذكرة أن «بعض حلفاء المغرب، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، حثوا المغرب على تسجيل منظمات حقوق الإنسان في العيون».

وأكدت سارة ليا ويتسن أن المغرب «كسر طابوها قديما عبر الاعتراف قانونا بجمعية يشير اسمها إلى انتهاكات جسيمة ارتكبتها الدولة المغربية بحق الصحراويين. لكن الدليل على التغيير هو ما إذا كانت هذه الجمعية، وعشرات الجمعيات التي لا تزال في فراغ قانوني، ستتمتع بحرية أكبر في مواصلة أنشطتها السلمية من دون قيود».

http://www.okhbir.com/?p=37503

http://www.sadda.co/Arabic/88281/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B9%D8%AA%D8%B1%D9%81-%D9%88%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84-%D9%85%D8%B1%D8%A9-%D8%A8%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D9%88%D9%8A%D8%A9.html

http://www.alquds.co.uk/?p=392683

جورنالات بلادي: الأمن يمنع منشورات تدعو إلى مقاطعة الانتخابات، والرقم الأخضر لمحاربة الرشوة يطيح بجماعة تولال، و " بنكيران: العماري اعتقد أنه سيخيفني لأسكت... وأنا لن أسكت.

on: 2015/08/24 8:14:23 مساة In: الرئيسية، جورنالات بلادي لا يوجد تعليقات

كود: مكتب الرباط /////

وقفت كود خلال جولتها الصحفية في الجرائد الوطنية الصادرة يوم الثلاثاء 25 غشت 2015 على مجموعة من العناوين البارزة:
ونبدأ بيومية " الأخبار" التي خصصت جل عناوينها للشأن الانتخابي. اليومية كتبت " رياضيون يخوضون مباريات في ملاعب السياسة" و" قيادي بحزب المصباح يتخلص من تجزئة بالقنيطرة أياما قليلة قبل انطلاق الحملة الانتخابية" و "انتخابات على إيقاع الفضائح بسلا وأربعة أسماء مرشحة للعمودية".

وأفادت " المساء" بأن " منظمات دولية وسفارات أجنبية "تراقب" الانتخابات". ويتعلق الأمر بحسب نفس الجريدة بسفارات كندا والسويد وهولندا وبريطانيا، بالإضافة إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بكل من البحرين ومصر والأردن وقطر وفلسطين وتونس. وينتظر أن ينجز المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المؤسسة المانحة للاعتماد، عقب تجميع مختلف الملاحظات المسجلة إبان العملية الانتخابية تقريرا مفصلا عن السير العام لمختلف الاستحقاقات، يتضمن توصيات ومقترحات المؤسسة الحقوقية الوطنية.

أما "الصباح" فقد اهتمت بالبرامج الانتخابية للأحزاب السياسية بشأن جهة الدار البيضاء- سطات التي تشهد مقاتلة كبيرة بين الأحزاب. فالاستقلال "يعد بشقق للكراء للمحتاجين"، و "التجمع: الأمن في قائمة الأولويات" و"الدستوري: خدمات القرب مدخل التنمية" و"البام: طموحنا إنشاء قناة الجهة".

وفي بقية العناوين: " الجنرال عروب يحقق في فضائح جنسية لجنود مغاربة"، و " بنكيران: زعماء أحزاب يملكون 200 مليار من بيع التزكيات" و " انتحار موظف بالمحكمة الجنائية الدولية بمراكش" ، و " الداخلية تهدي للمقاطعين خناجر للاحتجاج".

يومية "أخبار اليوم" أشارت ألى أن " رئيس لاسامير يغادر المغرب تاركا وراءه ألف عامل بدون أجور"، و "برلماني من الحركة وكيلا للائحة الأحرار"، وتساؤلات حول استثناء مليون و 100 ألف مسجل جديد من الطعون".

ونختم بيومية " الأحداث المغربية" التي اهتمت بملف مفجر القطار السريع الفرنسي ليلة الجمعة- السبت. وأشارت إلى أن " المخابرات الألمانية تكشف تفاصيل جديدة حول أيوب الخزاني". وفي الشأن الاقتصادي كتبت الجريدة بأن "الفوسفاط يعود إلى الواجهة"، كأهم مصدر وجالب للعملة الصعبة بخلاف السنوات القليلة التي اتسمت بتراجع صادرات الفوسفاط ومشتقاته. ويعود الفضل في \لك إلى ارتفاع اسعار الفوسفاط ومشتقاته بالأسواق العالمية، إلى جانب ازدياد الطلب على الأسمدة في مقابل تراجع المخزوناتبأهم الدول المستهلكة.

http://www.goud.ma/%D8%AC%D9%88%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D9%8A%D9%85%D9%86%D8%B9-%D9%85%D9%86%D8%B4%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%AF%D8%B9-167054/

41 instances accréditées pour l'observation des élections

La Commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections a accrédité 41 instances nationales et internationales

Parmi ces instances figurent 34 associations marocaines, **le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** et 6 organisations non gouvernementales internationales.

Ces instances mobiliseront au total plus de 4000 observateurs, dont 76 observateurs internationaux qui assureront l'observation des campagnes et des scrutins des Conseils régionaux et communaux, des Conseils préfectoraux et provinciaux et de la Chambre des conseillers, indique dimanche un communiqué du CNDH.Suite à l'examen des demandes d'accréditation reçues, la Commission a rejeté la demande de 16 associations pour dossier incomplet ou au motif que leur objet statutaire ne s'inscrit pas dans les domaines prévues à l'alinéa 2 de l'article 2 de la loi 30.11, indique la même source, précisant qu'au total, la Commission avait reçu 67 demandes d'accréditation.Outre le CNDH, qui va déployer un dispositif de plus de 500 personnes pour le suivi sur le terrain et au niveau central des diverses échéances, la Commission a accrédité au niveau national plusieurs organismes, dont l'Instance nationale des droits de l'Homme, le Collectif associatif pour l'observation des élections, le Forum civil démocratique marocain, l'Observatoire national des droits de l'électeur, l'Association Titrit (Agadir), le Médiateur pour la démocratie et les droits de l'Homme et le Collectif pour la promotion des droits des personnes en situation d'handicap.Il s'agit également de l'Association Génération de la technique et du développement (Essmara), l'Association Jeunesse sans frontières pour le développement (Haouz), le Centre de réflexion stratégique et de défense de la démocratie (Laayoune), l'Association Tisghnasse pour la culture et le développement (Nador), l'Organisation marocaine des droits humains, le Centre des droits des gens, le Centre Chourouk pour la démocratie et l'information, l'Association créativités féminines (Sefrou), la Fédération de la ligue démocratique des femmes et le Forum Karama pour les droits de l'Homme, l'Association marocaine de lutte contre la violence à l'égard des femmes, le Réseau Al Amal pour le secours et le développement durable (Al Hoceima) et l'Association Rif pour les droits de l'Homme.La liste des organismes accrédités comprend aussi l'Association Arif pour la culture et le patrimoine (Al Hoceima), l'Association d'appui aux personnes Handicapées (Laayoune), l'Alliance nationale de la jeunesse et de l'enfance, l'Association marocaine des jeunesses pour le développement, le Forum marocain pour la démocratie et les droits de l'Homme, l'Association Tassila pour la Coopération et le développement rural (Agadir), le Collectif El Madkouri pour les droits de l'Homme (El Gara), l'Association Univers presse pour l'information (Rhamna), le Conseil régional du Réseau marocain des droits de l'Homme (Béni Mellal-Khénifra), l'Observatoire des libertés et des droits de l'Homme (Région du Grand Casablanca), l'Association Hay Al Aouda pour l'environnement et le développement (Essmara), l'Association des chercheurs dans le droit du contentieux (Oujda), l'Association nationale pour le développement durable et la coopération internationale (Oued Zem) et le Forum Iffous pour la démocratie et les droits de l'Homme (Tata).Les ONG internationales accréditées sont International Foundation for Electoral Systems (IFES), le National Democratic Institute (NDI), le Réseau des élections dans le monde arabe, le Centre du Caire pour les études des droits de

l'Homme, la Fédération des centres des droits de l'Homme dans le monde arabe et Gender Concerns International.D'autres instances et experts internationaux participeront à l'observation à l'invitation du CNDH, en vertu des attributions qui lui sont dévolues par l'article 36 (2) du Dahir portant sa création. Il s'agit notamment des missions diplomatiques du Canada, de Suède, des Pays-Bas et du Royaume-Uni, des institutions nationales des droits de l'Homme (INDH) du Bahreïn, d'Egypte, de Jordanie, du Qatar, de Palestine et de Tunisie.Dans le même cadre, le Réseau arabe des INDH, le réseau Cités et gouvernements locaux unis-Afrique (CGLU-Afrique) et l'Observatoire des élections politiques dans le monde arabe et musulman ont été invités.Une mission électorale de l'Union européenne séjourne au Maroc, du 15 août au 14 septembre, pour une évaluation globale du cadre et du déroulement du processus électoral, selon le communiqué.

http://www.hibapress.com/fr/details-4231.html

الأخبار
نأتيكم بالخبر اليقين

41 هيئة وطنية ودولية ستراقب انتخابات 4 شتنبر

4 آلاف ملاحظ وسفارات كندا والسويد وهولندا وبريطانيا ومؤسسات حقوق الإنسان من ست دول عربية

النعمان اليعلاوي

بلغ عدد الهيئات التي اعتمدت لملاحظة الانتخابات المحلية التي ستجرى في الرابع من شتنبر المقبل 41 هيئة وطنية ودولية، حسب المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي أكد أن «اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات منحت، عقب دراسة الطلبات التي توصلت بها، الاعتماد لـ41 هيئة وطنية ودولية، منها 34 جمعية وطنية و6 منظمات دولية، بالإضافة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ستعبئ أكثر من 4000 ملاحظ منهم 76 ملاحظا دوليا سيقومون (على مستوى الحملة والاقتراع) بملاحظة انتخاب أعضاء مجالس الجهات والجماعات ومجالس العمالات والأقاليم ومجلس المستشارين»، حسب أرقام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي أضاف أن «اللجنة رفضت طلب 16 جمعية لعدم توفر ملف الطلب على الوثائق المطلوبة، أو لكون مواد قوانينها الأساسية المتعلقة بأنشطتها وأهدافها ليست لها صلة بالمجالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثانية للقانون رقم 30.11، القاضي بتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات».

التفاصيل (ص 4)

41 هيئة وطنية ودولية ستراقب انتخابات 4 شتنبر

4 آلاف ملاحظ وسفارات كندا والسويد وهولندا وبريطانيا ومؤسسات حقوق الإنسان من ست دول عربية

النعمان اليعلاوي

بلغ عدد الهيئات التي اعتمدت لملاحظة الانتخابات المحلية التي ستجرى في الرابع من شتنبر المقبل 41 هيئة وطنية ودولية، حسب المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي أكد أن «اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات منحت، عقب دراسة الطلبات التي توصلت بها، الاعتماد لـ41 هيئة وطنية ودولية، منها 34 جمعية وطنية و6 منظمات دولية، بالإضافة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ستعبئ أكثر من 4000 ملاحظ منهم 76 ملاحظا دوليا سيقومون (على مستوى الحملة والاقتراع) بملاحظة انتخاب أعضاء مجالس الجهات والجماعات ومجالس العمالات والأقاليم ومجلس المستشارين»، حسب أرقام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي أضاف أن «اللجنة رفضت طلب 16 جمعية لعدم توفر ملف الطلب على الوثائق المطلوبة، أو لكون مواد قوانينها الأساسية المتعلقة بأنشطتها وأهدافها ليست لها صلة بالمجالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثانية للقانون رقم 30.11، القاضي بتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات».

في السياق ذاته، أضاف المجلس الوطني لحقوق الإنسان في بلاغ له صدر، أول أمس، أن «اللجنة الخاصة، اعتمدت فضلا عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي سيعبئ أكثر من 500 شخص للتتبع الميداني وعلى المستوى المركزي لمختلف الاستحقاقات الانتخابية، عددا من الجمعيات الوطنية ممثلة في كل من الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، والنسيج الجمعوي لرصد الانتخابات، والمنتدى المدني الديمقراطي المغربي، والمرصد الوطني لحقوق الناخب، وجمعية تتريت (أكادير)، والوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتحالف النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وجمعية جيل التقنية والتنمية (السمارة)، وجمعية شباب بلا حدود (الحوز)، ومركز التفكير الاستراتيجي والدفاع عن الديمقراطية (العيون)، وجمعية تسغناس للثقافة والتنمية (الناظور)، والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، ومركز حقوق الناس، ومركز الشروق للديمقراطية والإعلام، وإبداعات نسائية (صفرو)، وفدرالية الرابطة الديمقراطية لنساء المغرب».

وأكد البلاغ أيضا أن من بين الجمعيات المراقبة للانتخابات المقبلة «منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، والجمعية المغربية لمناهضة العنف ضد النساء، وشبكة الأمل للإغاثة والتنمية المستدامة (الحسيمة)، وجمعية الريف لحقوق الإنسان، وجمعية أريف للثقافة والتراث (الحسيمة)، وجمعية مساعدة الأشخاص المعاقين (العيون)، والرابطة الوطنية للشباب والطفولة، والجمعية المغربية الشبابية للتنمية، والمنتدى المغربي للديمقراطية وحقوق الإنسان، وجمعية تاسيلا اكرحاي للتعاون والتنمية القروية (أكادير)، بالإضافة إلى عدد من الإطارات المدنية الأخرى»، حسب المصدر، الذي أضاف أن «اللجنة منحت كذلك الاعتماد لعدد من المنظمات الدولية، ممثلة في المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية، والمعهد الوطني الديمقراطي، وشبكة الانتخابات في العالم العربي، ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، وفدرالية مراكز حقوق الإنسان في البلدان العربية، ومنظمة «جندر كونسيرنز إنترناشيونال»».

من جهة أخرى، أشار المجلس إلى «أن عدد من الهيئات الدولية والخبراء الدوليين سيشاركون في عملية الملاحظة، وذلك بدعوة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في إطار ممارسته لاختصاصاته المنصوص عليها في الظهير المحدث له، لاسيما الفقرة الثانية من المادة 36»، موضحا أن الأمر يتعلق بشكل خاص بكل من «سفارات كندا والسويد وهولندا وبريطانيا، بالإضافة إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بكل من البحرين ومصر والأردن وقطر وفلسطين وتونس». كما وجه المجلس الدعوة كذلك إلى «الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمة المدن والحكومات المحلية الإفريقية المتحدة، ومرصد الانتخابات السياسية في العالم العربي والإسلامي»، حسب المصدر، الذي ذكر بأن بعثة خاصة للاتحاد الأوربي توجد بالمغرب منذ 15 غشت الجاري وستبقى فيه إلى غاية 14 شتنبر المقبل، من أجل تقييم وإجراء جرد إجمالي لإطار وسير هذا المسلسل الانتخابي.

تواصل الحملات الانتخابية المحلية بالمغرب

تتواصل منذ السبت الماضي الحملات الانتخابية المحلية في المغرب المقرر إجراؤها في الرابع من سبتمبر/أيلول المقبل، ويتنافس فيها ثلاثون حزبا على أكثر من 31 ألف مقعد، وتُجرى تحت سقف دستور جديد بدأ العمل به في 2011.

وبعد انتخاب أعضاء مجالس الجماعات والمقاطعات والجهات ستُجرى في 17 سبتمبر/أيلول انتخابات المحافظات، إضافة إلى انتخابات الغرفة الثانية للبرلمان في الرابع من أكتوبر/تشرين الأول المقبل. ولن تكون هذه الانتخابات كسابقاتها، فما يميزها -بالإضافة إلى الدستور الجديد- أنها ستكون اختبارا جديا لقياس شعبية "حزب العدالة والتنمية" الإسلامي الحاكم وتقييم أدائه السياسي بعد ثلاث سنوات ونصف أمضاها على رأس ائتلاف حكومي من عدة أحزاب، بعضها يساري وبعضها يميني ليبرالي. كما ستكون هذه الانتخابات أيضا محكا لحزب الأصالة والمعاصرة المعارض الذي يقول إنه يسعى للحد من تمدد التيار الإسلامي، ومقياسا لمدى قدرته على تكرار سيناريو انتخابات 2009 التي حاز فيها المرتبة الأولى.

تراشق وتهم وقد سبق الحملات الانتخابية تراشق حاد وتبادل للتهم بين "العدالة والتنمية" و"الأصالة والمعاصرة"، الأمر الذي يشير إلى سخونة قد تشهدها هذه الانتخابات. وبينما يبدي حزب العدالة والتنمية وأنصاره ثقة بالفوز فإن هذه الانتخابات ستكون فرصة لحزب الاستقلال الشريك السابق في حكومة عبد الإله بنكيران لكي يعيد ترتيب أوراقه في أفق الانتخابات التشريعية التي ستُجرى في نهاية 2016.

وقد عبر بنكيران عن ثقته بفوز حزب العدالة والتنمية في هذه الانتخابات في ظل أول تجربة حكومية يقودها حزب إسلامي منذ إقرار الدستور الجديد عام 2011. وكما في كل اقتراع تظل نسبة المشاركة أحد أهم الرهانات، خاصة في ظل نسب المقاطعة المرتفعة التي تطبع الاستحقاقات الانتخابية بالمغرب. ومما يظهر الأهمية التي توليها الأحزاب لهذه الانتخابات أيضا أن 12 وزيرا من بين 37 في الحكومة المغربية ترشحوا لخوضها من أجل الظفر بعدد أكبر من الأصوات، بحسب مراقبين. ويخوض هذه الانتخابات خمسة وزراء من حزب العدالة والتنمية، وثلاثة من حزب التجمع الوطني للأحرار، وثلاثة من حزب الحركة الشعبية، وواحد من حزب التقدم والاشتراكية. ويقول مراقبون إن الأحزاب تراهن على وزرائها اعتمادا على أن تجربتهم ستمكنهم من الظفر بعدد أكبر من الأصوات، ونظرا إلى أن الوزير سيوجد على رأس اللائحة التي تضم مرشحين آخرين فإن الحزب سيضمن فوز عدد من مرشحيه. إطلاق الجهوية ويرى مراقبون أن أهمية هذه الانتخابات تتعلق أيضا بالجهات، خصوصا أن البلاد مقبلة على إطلاق مشروع جديد للتقسيم الجغرافي الجهوي. ويهدف المغرب من خلال تفعيل الجهوية (12 جهة) إلى أن تعمل كل جهة على تدبير مواردها دون حاجة كبيرة إلى المركز (العاصمة) على غرار العديد من الدول الغربية. ويشارك في مراقبة هذه الانتخابات أكثر من أربعة آلاف مراقب مختص في الرقابة. وقال بيان صادر عن اللجنة الخاصة بالانتخابات إنها سمحت لـ41 هيئة بالمراقبة عقب دراسة الطلبات التي تلقتها، بينها 34 وطنية وست منظمات دولية فضلا عن **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** (مؤسسة رسمية). كما وجه المجلس الدعوة كذلك لجهات أخرى، إضافة إلى وجود بعثة خاصة للاتحاد الأوروبي في المغرب منذ 15 أغسطس/آب الجاري حتى 14 سبتمبر/أيلول المقبل لإجراء تقييم إجمالي لهذه العملية الانتخابية.

وفي أواخر 2011 -عقب إقرار الدستور الجديد- أحرز "العدالة والتنمية" المرتبة الأولى في الانتخابات التشريعية وقاد التجربة الحكومية للمرة الأولى في تاريخه، وهي التجربة الوحيدة لحزب إسلامي في الحكم والتي ما زالت مستمرة في دول ما يعرف بـ"الربيع العربي" مقارنة بالتجارب التونسية والمصرية والليبية.

http://www.aljazeera.net/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/81dce3ff-cbd7-43b6-acc2-548059c21da6

أزيد من 30 هيئة وطنية و 6 منظمات دولية ستراقب الإنتخابات بالمدن المغربية ومنها الناظور

منحت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، عقب دراسة الطلبات التي توصلت بها، الاعتماد لـ 41 هيئة وطنية ودولية، منها 34 جمعية وطنية و6 منظمات دولية، بالإضافة إلى **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** لملاحظة الانتخابات الجماعية التي ستجرى في الرابع من سبتمبر المقبل.

وستعبأ اللجنة أكثر من 4000 ملاحظ منهم 76 ملاحظا دوليا سيقومون (على مستوى الحملة والاقتراع) بملاحظة انتخاب أعضاء مجالس الجهات والجماعات ومجالس العمالات والأقاليم ومجلس المستشارين.

وأفاد بلاغ المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يتوفر "اليوم24" على نسخة منه، أن اللجنة رفضت طلب 16 جمعية لعدم توفر ملف الطلب على الوثائق المطلوبة أو لكون مواد قوانينها الأساسية المتعلقة بأنشطتها وأهدافها ليست لها صلة بالمجالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثانية للقانون رقم 30.11، القاضي بتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات.

وستشارك عدد من الهيئات الدولية والخبراء الدوليين في عملية الملاحظة، وذلك بدعوة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان في إطار ممارسته لاختصاصاته المنصوص عليها في الظهير المحدث له لاسيما الفقرة الثانية من المادة 36. ويتعلق الأمر بشكل خاص بكل من سفارات كندا والسويد وهولندا وبريطانيا، بالإضافة إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بكل من البحرين ومصر والأردن وقطر وفلسطين وتونس.

وفي نفس الإطار، وجه المجلس الدعوة كذلك للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمة المدن والحكومات المحلية الإفريقية المتحدة ومرصد الانتخابات السياسة في العالم العربي والإسلامي يذكر أن بعثة خاصة للاتحاد الأوروبي توجد بالمغرب منذ 15 غشت وإلى غاية 14 شتنبر من أجل تقييم إجراء إجمالي لإطار وسير هذا المسلسل الانتخابي

http://www.nadorcity.com/%D8%A3%D8%B2%D9%8A%D8%AF-%D9%85%D9%86-30-%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%88-6-%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%82%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86_a32793.html

العصبة تراسل بنكيران في شأن المضربين عن الطعام امام مجلس اليزمي و تحذر من وقوع كارثة

راسل المكتب المركزي للعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان بمراسلة رئيس الحكومة بنكيران شأن مجموعة من ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الذين يخوضون اعتصاما مفتوحا منذ يوم 21 يناير 2015 أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، وقد دخل البعض منهم في إضراب لامحدود عن الطعام منذ يوم الإثنين 16 غشت .

و قام كل من رئيس العصبة محمد زهاري والعربي ثابت عضو المجلس الوطني بزيارة تضامنية للمعتصمين ، عشية يوم الأربعاء 19 غشت 2015 . كما قام رئيس العصبة وحسن علوض عضو المكتب المركزي بزيارة تضامنية ثانية يوم الإثنين 24 غشت.

و جاء في رسالة العصبة الموجهة لرئيس الحكومة أنه "منذ تنصيب هيئة الإنصاف والمصالحة يوم 7 يناير 2004 بمدينة أكادير، في سياق مسلسل للانفتاح الحقوقي يتبنى مطالب الكشف عن حقيقة الانتهاكات الجسيمة عبر تسليط الضوء على مصير ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتعويض الضحايا أو ذويهم وتحقيق الإنصاف والمصالحة، استبشر الضحايا ومعهم الحركة الحقوقية خيرا بطي صفحة الماضي ، والاسترشاد بالتجارب الدولية للعدالة الانتقالية لمعالجة تركة الماضي الأليم . وبالرغم من المجهود المبذول والنتائج المهمة التي تحققت إلا أن المعالجة النهائية وفق المرتكزات الدولية للعدالة الانتقالية لم تتحقق بالشكل المطلوب . وهو الأمر الذي يتأكد اليوم باستمرار احتجاجات ضحايا الانتهاكات الجسيمة وذويهم سواء منهم الذين طالبوا بالإنصاف وجبر الضرر خارج الأجل كما تعتبر ذلك السلطات العمومية أو **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** (المجلس الاستشاري سابقا) الجهة التي أوكل لها متابعة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ، أو الذين تم إقصاؤهم من توصية الإدماج الاجتماعي . وهو ما يتجسد اليوم في الاعتصام المفتوح لمجموعة من ضحايا الانتهاكات الجسيمة من الفئتين الذين يخوضون اعتصاما مفتوحا منذ 21 يناير 2015 ، ودخول البعض منهم في إضراب لا محدود عن الطعام لأكثر من أسبوع ".

و طالب المكتب المركزي للعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان الذي وقف من خلال الزيارات التضامنية التي قام بها مسؤولون منه لمقر الاعتصام على معاناة المعتصمين، من رئيس الحكومة التدخل العاجل من جهة لدراسة مطالب الضحايا،وفي مقدمتها تعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم وبذويهم خلال الأحداث الاجتماعية التي شهدها المغرب سنوات 1981 و1984 و1990 وأحداث الصحراء بعد المسيرة الخضراء سنة 1975 ، مادام شرط الأجل شرط شكلي، وأن استمرار معاناتهم يعتبر جزءا من تركة الانتهاكات الجسيمة التي يجب معالجتها في إطار مسلسل تسوية الملف والمصالحة مع الماضي ، ومن جهة أخرى دعوة اللجان الإقليمية المكلفة باتخاذ الإجراءات الضرورية لتحقيق الإدماج الاجتماعي بالنسبة للذين لم تتضمن مقرراتهم التحكيمية هذه التوصية .

و اعتبرت رسالة العصبة أن عدم اتخاذ اجراءات استعجالية بخصوص ما يقع اليوم أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان (المؤسسة الوطنية التي من المفروض أن تحرص على حماية حقوق الإنسان والنهوض بها) قد يؤدي إلى حدوث كارثة إنسانية ، خاصة وأن بعض المضربين متقدمين في السن الأمر الذي يهدده حقهم في الحياة .

http://www.zoompresse.com/news7603.html

اعتماد 41 هيئة وطنية ودولية لملاحظة الانتخابات الجماعية المقبلة

أفاد بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بأن اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، منحت عقب دراسة الطلبات التي توصلت بها الاعتماد لـ 41 هيئة وطنية ودولية لملاحظة الاستحقاقات الانتخابية المقبلة، ويباشر عملية الملاحظة أربعة آلاف شخص ينتمون لإحدى وأربعين هيئة وطنية ودولية حصلت على الاعتماد من المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وتشمل الملاحظة انتخاب ممثلي مجالس الجهات والجماعات المقرر يوم الرابع شتنبر من العام الجاري، كما تشمل انتخاب مجالس العمالات والأقاليم المحدد بتاريخ ال 17 من الشهر ذاته.

فضلا عن تدوين الملاحظات بخصوص انتخاب مجلس المستشارين المزمع إجراؤه في الثاني من أكتوبر من هذا العام.

وقد وجهت الدعوة للمشاركة في عملية الملاحظة إلى كل من سفارات كندا والسويد وهولندا وبريطانيا.

بالإضافة إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بكل من البحرين و مصر والأردن وقطر وفلسطين وتونس.

كما وجهت الدعوة ذاتها للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمة المدن والحكومات المحلية الإفريقية المتحدة، ومرصد الانتخابات السياسية في العالم العربي والإسلامي.

وتحضر بعثة خاصة للاتحاد الأوربي بالمغرب من أجل إجراء تقييم إجمالي لهذا المسلسل الانتخابي الأول من نوعه بعد التعديلات الدستورية لسنة 2011.

http://www.medi1tv.com/ar/%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%AF-41-%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%B8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A8%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-44082

4000 ملاحظ في الانتخابات.. هل يستطيعون رصد استعمال المال؟

4000 ملاحظ منهم 76 مراقب دولي، وبعثة من الاتحاد الاوربي، إضافة الى 500 شخص من **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، سيتولون مراقبة الانتخابات المقررة في 4 شتنبر.

كل هؤلاء سيكون بإمكانهم التنقل بحرية والحصول على المعلومات وتتبع الحملات والمسلسل الانتخابي الى حين إعلان النتائج.

من أبرز المنظمات الدولية التي ستشارك في الملاحظة المستقلة للانتخابات هناك المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية ((IFES، المعهد الوطني الديمقراطي ((NDI، شبكة الانتخابات في العالم العربي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، فدرالية مراكز حقوق الإنسان في البلدان العربية ومنظمة "جندر كونسيرنز إنترناشيونال".(Gender Concerns International، فضلا عن عدة جمعيات مغربية وخبراء استدعاهم المجلس الوطني لحقوق الانسان، لكن السؤال الذي يطرح هو هل يستطيع ملاحظو الانتخابات المستقلون رصد عمليات استعمال المال لجذب الناخبين ومعرفة ما يجري في الكواليس، من صفقات انتخابية؟

http://chtouka24.com/70543.html

http://www.alyaoum24.com/362089.html

هيئات دولية ومؤسسات حقوق إنسان لملاحظة الانتخابات المغربية في 4 سبتمبر المقبل

تشارك عدد من الهيئات الدولية والخبراء الدوليين، في ملاحظة الانتخابات التي ستجرى في 4 سبتمبر المقبل بالمملكة المغربية، وذلك بدعوة من **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** بالمغرب في إطار ممارسته لاختصاصاته من بينها سفارات كندا والسويد وهولندا وبريطانيا بالإضافة إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بكل من البحرين ومصر والأردن وقطر وفلسطين وتونس.

كما وجه المجلس الدعوة كذلك للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمة المدن والحكومات المحلية الإفريقية المتحدة ومرصد الانتخابات السياسة في العالم العربي والإسلامي.

وذكر بيان للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب اليوم /الاثنين/ بأن اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات منحت، عقب دراسة الطلبات التي توصلت بها، الاعتماد ل 41 هيئة وطنية ودولية لملاحظة الاستحقاقات الانتخابية المقبلة من بينها 34 جمعية وطنية و6 منظمات دولية بالإضافة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان

وأضاف البيان أن اللجنة رفضت طلب 16 جمعية لعدم توفر ملف الطلب على الوثائق المطلوبة أو لكون مواد قوانينها الأساسية المتعلقة بأنشطتها وأهدافها ليست لها صلة بالمجالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثانية للقانون رقم 30.11 القاضي بتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات.

وأوضح البيان أن اللجنة الخاصة اعتمدت فضلا عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان عددا من الجمعيات الوطنية ممثلة في كل من الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، والنسيج الجمعوي لرصد الانتخابات، والمنتدى المدني الديمقراطي المغربي، والمرصد الوطني لحقوق الناخب، وجمعية تتريت (أكادير)، والوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتحالف النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وجمعية جيل التقنية والتنمية (السمارة)، وجمعية شباب بلا حدود (الحوز)، ومركز التفكير الاستراتيجي والدفاع عن الديمقراطية (العيون)، وجمعية تسغناس للثقافة والتنمية (الناظور)، والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، ومركز حقوق الناس، ومركز الشروق للديمقراطية والإعلام، وإبداعات نسائية (صفرو)، وفدرالية الرابطة الديمقراطية لنساء المغرب.

ومن بين الجمعيات أيضا منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، والجمعية المغربية لمناهضة العنف ضد النساء، وشبكة الأمل للإغاثة والتنمية المستدامة (الحسيمة)، وجمعية الريف لحقوق الإنسان، وجمعية أريف للثقافة والتراث (الحسيمة)، وجمعية مساعدة الأشخاص المعاقين (العيون)، والرابطة الوطنية للشباب والطفولة، والجمعية المغربية الشبابية للتنمية، والمنتدى المغربي للديمقراطية وحقوق الإنسان، وجمعية تاسيلا اكرحاحي للتعاون والتنمية القروية (أكادير)، وائتلاف المذكوري لحقوق الإنسان (الكارة)، وجمعية عالم بريس للإعلام والصحافة (الرحامنة)، والمجلس الجهوي للشبكة المغربية لحقوق الإنسان (جهة بني ملال خنيفرة)، ومرصد الحريات وحقوق الإنسان (جهة الدار البيضاء الكبرى)، وجمعية حي العودة للبيئة والتنمية (السمارة)، وجمعية الباحثين في قانون المنازعات (وجدة)، والجمعية الوطنية للتنمية المستدامة والتعاون الدولي (واد زم) ومنتدى إفوس للديمقراطية وحقوق الإنسان.

وأضاف البيان ذاته أن اللجنة منحت كذلك الاعتماد لعدد من المنظمات الدولية، ممثلة في المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية، والمعهد الوطني الديمقراطي، وشبكة الانتخابات في العالم العربي، ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، وفدرالية مراكز حقوق الإنسان في البلدان العربية ومنظمة "جندر كونسيرنز إنترناشيونال".

وذكر البيان ذاته بأن بعثة خاصة للاتحاد الأوروبي توجد بالمغرب منذ 15 أغسطس وحتى 14 سبتمبر من أجل تقييم عملية سير الانتخابات .

http://www.albawabhnews.com/1462632

اعتماد 41 هيئة وطنية ودولية لملاحظة الاستحقاقات الانتخابية المقبلة

أفاد بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بأن اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات منحت، عقب دراسة الطلبات التي توصلت بها، الاعتماد ل 41 هيئة وطنية ودولية لملاحظة الاستحقاقات الانتخابية المقبلة.

وأوضح البلاغ أن اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات منحت، عقب دراسة الطلبات التي توصلت بها، الاعتماد ل 41 هيئة وطنية ودولية، منها 34 جمعية وطنية و6 منظمات دولية بالإضافة إلى **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، ستعبئ أكثر من 4000 ملاحظ منهم 76 ملاحظا دوليا سيقومون (على مستوى الحملة والاقتراع) بملاحظة انتخاب أعضاء مجالس الجهات والجماعات ومجالس العمالات والأقاليم ومجلس المستشارين.

وأضاف المصدر ذاته أن اللجنة رفضت طلب 16 جمعية لعدم توفر ملف الطلب على الوثائق المطلوبة أو لكون مواد قوانينها الأساسية المتعلقة بأنشطتها وأهدافها ليست لها صلة بالمجالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثانية للقانون رقم 30.11 القاضي بتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات.

وهكذا، يضيف البلاغ، اعتمدت اللجنة الخاصة، فضلا عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي سيعبئ أكثر من 500 شخص للتتبع الميداني وعلى المستوى المركزي لمختلف الاستحقاقات الانتخابية، عددا من الجمعيات الوطنية ممثلة في كل من الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، والنسيج الجمعوي لرصد الانتخابات، والمنتدى المدني الديمقراطي المغربي، والمرصد الوطني لحقوق الناخب، وجمعية تتريت (أكادير)، والوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتحالف النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وجمعية جيل التقنية والتنمية (السمارة)، وجمعية شباب بلا حدود (الحوز)، ومركز التفكير الاستراتيجي والدفاع عن الديمقراطية (العيون)، وجمعية تسغناس للثقافة والتنمية (الناظور)، والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، ومركز حقوق الناس، ومركز الشروق للديمقراطية والإعلام، وإبداعات نسائية (صفرو)، وفدرالية الرابطة الديمقراطية لنساء المغرب.

ومن بين الجمعيات أيضا منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، والجمعية المغربية لمناهضة العنف ضد النساء، وشبكة الأمل للإغاثة والتنمية المستدامة (الحسيمة)، وجمعية الريف لحقوق الإنسان، وجمعية أريف للثقافة والتراث (الحسيمة)، وجمعية مساعدة الأشخاص المعاقين (العيون)، والرابطة الوطنية للشباب والطفولة، والجمعية المغربية الشبابية للتنمية، والمنتدى المغربي للديمقراطية وحقوق الإنسان، وجمعية تاسيلا اكرحاحي للتعاون والتنمية القروية (أكادير)، وائتلاف المذكوري لحقوق الإنسان (الكارة)، وجمعية عالم بريس للإعلام والصحافة (الرحامنة)، والمجلس الجهوي للشبكة المغربية لحقوق الإنسان (جهة بني ملال خنيفرة)، ومرصد الحريات وحقوق الإنسان (جهة الدار البيضاء الكبرى)، وجمعية حي العودة للبيئة والتنمية (السمارة)، وجمعية الباحثين في قانون المنازعات (وجدة)، والجمعية الوطنية للتنمية المستدامة والتعاون الدولي (واد زم) ومنتدى إفوس للديمقراطية وحقوق الإنسان (طاطا).

وأضاف المصدر ذاته أن اللجنة منحت كذلك الاعتماد لعدد من المنظمات الدولية، ممثلة في المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية، والمعهد الوطني الديمقراطي، وشبكة الانتخابات في العالم العربي، ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، وفدرالية مراكز حقوق الإنسان في البلدان العربية ومنظمة "جندر كونسيرنز إنترناشيونال".

من جهة أخرى، ستشارك عدد من الهيئات الدولية والخبراء الدوليين في عملية الملاحظة وذلك بدعوة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان في إطار ممارسته لاختصاصاته المنصوص عليها في الظهير المحدث له لاسيما الفقرة الثانية من المادة 36. ويتعلق الأمر بشكل خاص بكل من سفارات كندا والسويد وهولندا وبريطانيا، بالإضافة إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بكل من البحرين ومصر والأردن وقطر وفلسطين وتونس.

وفي نفس الإطار، وجه المجلس الدعوة كذلك للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمة المدن والحكومات المحلية الإفريقية المتحدة ومرصد الانتخابات السياسة في العالم العربي والإسلامي.

وذكر المصدر ذاته بأن بعثة خاصة للاتحاد الأوروبي توجد بالمغرب منذ 15 غشت وإلى غاية 14 شتنبر من أجل تقييم إجراء إجمالي لإطار وسير هذا المسلسل الانتخابي. و م ع

http://www.halanpress.com/2015/08/24/%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AE%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D8%B3%D9%81%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D8%AC%D9%86/

http://www.jadidpresse.com/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%8A%D8%A2%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A-%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%82%D8%A8-%D8%A7/

http://www.democpress.com/blog/%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%AF-41-%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%B8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3/

http://www.souss24.com/185963.html

http://www.taourirtpress.com/?p=7756

http://www.atlasscoop.com/%/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1%20%D8%B3%D9%8A%D8%A7%DD8%AA%D8%B5%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%818%B3%D9%8A%D8%A9/4820/4000%20%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%82%D8%A8%20%D9%8A%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D9%88%D9%86%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9.html

عصبة حقوق الإنسان تحمل بن كيران مسؤولية ما يمكن أن يقع لضحايا الانتهاكات المعتصمين

أرسلت العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان، اليوم الإثنين، رسالة إلى عبد الإله بن كيران، رئيس الحكومة، بخصوص الإهمال الذي طال مطالب آنية ومستعجلة لمجموعة من ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال سنوات الرصاص بالمغرب، و"الذين لم تشملهم تسوية الملف بصفة كلية، أو حرموا تعسفا من الإدماج الاجتماعي"، إذ خاضت مجموعة من ضحايا الانتهاكات، في اعتصام مفتوح منذ يوم 21 يناير 2015، أمام مقر **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، فيما دخل البعض منهم في إضراب لامحدود عن الطعام منذ يوم الإثنين الماضي.

وطالبت العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان، في رسالتها، رئيس الحكومة ، بالتدخل العاجل لدراسة مطالب الضحايا، "في مقدمتها تعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم وبذويهم خلال الأحداث الاجتماعية التي شهدها المغرب سنوات 1981 و1984 و1990 وأحداث الصحراء بعد المسيرة الخضراء سنة 1975 ، مادام شرط الأجل شرط شكلي، وأن استمرار معاناتهم يعتبر جزءا من تركة الانتهاكات الجسيمة التي يجب معالجتها في إطار مسلسل تسوية الملف والمصالحة مع الماضي"، ومن جهة أخرى "دعوة اللجان الإقليمية المكلفة باتخاذ الإجراءات الضرورية لتحقيق الإدماج الاجتماعي بالنسبة للذين لم تتضمن مقرراتهم التحكيمية هذه التوصية" .

وختمت الرسالة بالتحذير من أن لا تؤخذ إجراءات استعجالية ل" ما يقع اليوم أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان (المؤسسة الوطنية التي من المفروض أن تحرص على حماية حقوق الإنسان والنهوض بها)"، لكيلا يؤدي الإضراب عن الطعام إلى حدوث كارثة إنسانية، خاصة وأن بعض المضربين متقدمين في السن الأمر الذي يهدده حقهم في الحياة.

http://www.chouftv.ma/press/25094-%D8%B9%D8%B5%D8%A8%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D8%AD%D9%85%D9%84-%D8%A8%D9%86-%D9%83%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%85%D8%B3%D8%A4%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%A7-%D9%8A%D9%85%D9%83%D9%86-%D8%A3%D9%86-%D9%8A%D9%82%D8%B9-%D9%84%D8%B6%D8%AD%D8%A7%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%87%D8%A7%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%AA%D8%B5%D9%85%D9%8A%D9%86

يوم دراسي بالدار البيضاء حول "آليات حماية حقوق الإنسان و تجربة العيادات القانونية"

كازاوي

09:09:33 – الثلاثاء 25 أغسطس 2015

بشراكة مع عيادة حقوق الإنسان بجامعة القدس بفلسطين، تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الانسان يوما دراسيا حول موضوع "آليات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها : تجربة العيادات القانونية" بفندق إيدو آنفا بالدار البيضاء.

ويهدف هذا اليوم الدراسي، الذي يندرج في إطار تفعيل مشروع العيادات القانونية القائم بين اللجنة الجهوية والشبكة الأمريكية PILnet) الدولية للخدمات القانونية العامة (، إلى إثراء النقاش حول العيادات القانونية كآلية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها داخل مؤسسات التعليم العالي وتشجيع كليات الحقوق والخبراء والباحثين والفاعلين المدنيين على خلق وتفعيل عيادات قانونية داخل فضاء الجامعة.

كما يعد هذا اللقاء فرصة لتبادل التجارب والخبرات بين العيادة الفلسطينية التي تعد أول عيادة قانونية تحدث على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والعيادات القانونية المغربية، حيث سيعرف اللقاء مشاركة وفد من عيادة حقوق الإنسان بجامعة القدس الذي يقوم بزيارة دراسية للمغرب حول التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية ومسار ترسيخ حقوق الإنسان بالمملكة.

وسيتميز اللقاء بمشاركة ممثلين عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان وجامعة الحسن الأول بسطات وجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، ومنظمات المجتمع المدني الفاعلة في ميدان حقوق الإنسان، بالإضافة إلى محامين وقضاة وأساتذة جامعيين وممثلي وسائل الإعلام.

يشار إلى أن عيادة القدس لحقوق الإنسان هي إحدى مراكز كلية الحقوق في جامعة القدس. وتعمل العيادة، التي تأسست عام 2006، على تعليم الطلبة آليات الدفاع عن حقوق الإنسان، وذلك من خلال التعليم العيادي، والذي يدمج ما بين الناحيتين النظرية والعملية، والذي يستهدف إعداد حقوقيين مؤهلين ومدربين للدفاع عن حقوق الإنسان، قادرين على تقديم خدمات قانونية مجانية للجمهور، بما يمكنهم من الدفاع عن حقوقهم والوصول إلى العدالة.

ويذكر أن فكرة العيادات القانونية تقوم على نشر أساليب المنهجية التفاعلية في التعليم من خلال العمل على صقل مهارات الطالب المهنية وتعزيز مهارات التواصل مع المجتمع. كما ترمي إلى خدمة المجتمع من خلال تقديم التثقيف والوعي القانوني لفائدة عموم المواطنين وأصحاب الحقوق وتوظيف العلوم القانونية المختلفة لخدمة الفئات الهشة داخل المجتمع كالمهاجرين واللاجئين والأطفال والعمال والنساء...إلخ. ويعمل الطالب في العيادة القانونية تحت توجيه وإشراف مباشر من أساتذة مختصين أو محامين.

المغرب: الكرامة توصي بتصنيف المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الدرجة (ب)

ستقوم اللجنة الفرعية لاعتماد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (SCA)التابعة للجنة التنسيق الدولية خلال دورتها المقبلة، المزمع عقدها في نوفمبر 2015، ستقوم باستعراض المجلس الوطني لحقوق الإنسان للمغرب. وفي هذا السياق أوصت الكرامة في تقرير وجهته إلى اللجنة الدولية بتصنيف هذه المؤسسة في الدرجة (ب) بدل (أ) نظرا لعدم امتثالها للمواصفات الدولية لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية طبقا لمبادئ باريس، وبشكل خاص عدم استقلاليتها على السلطة التنفيذية. تشمل مبادئ باريس مجموعة من الشروط يجب على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الالتزام بها لضمان فعاليتها واستقلاليتها عن السلطة التنفيذية، وبالتالي لا تتمتع بالدرجة (أ) إلا المؤسسات التي تمتثل لهذه المبادئ، بينما توضع في الدرجة (ب) تلك التي تمتثل لها جزئيا، وفي الدرجة (س) المؤسسات التي لا تحترمها كليا.

وباستعراض الكرامة لمختلف جوانب عمل هذه المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، لاحظت عدم امتثالها للعديد من الشروط المنصوص عليها في مبادئ باريس لضمان استقلاليتها عن السلطة التنفيذية، سواء فيما يتعلق بأساسها القانوني، أو إجراءات تعيين أعضائها أو إنجازاتها الميدانية.

قصور الأساس القانوني عبرت الكرامة عن قلقها اتجاه الأساس القانوني للمجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي أنشأ بالظهير الملكي رقم 1-11-19 في 1 مارس 2011 بديلا عن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، في حين كان من اللازم إحداثها بنص تشريعي صادر عن البرلمان.

وبالفعل فإن "الظهير الملكي" الصادر دون استشارة الجهاز التشريعي يخرق مبادئ باريس المتعلقة باختصاصات ومسؤوليات المؤسسات الوطنية التي تقول في هذا الشأن "تكون للمؤسسة الوطنية ولاية واسعة قدر الإمكان منصوص عليها صراحة في أحد النصوص الدستورية أو التشريعية التي تحدد تشكيلها ونطاق اختصاصها". وعلى الرغم من أن الدستور ينص على إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، كما يشير إلى ذلك تقرير الكرامة، إلا أن ولايتها ومجال اختصاصها مبهمة وغير واضحة. تأثير السلطة الملكية على استقلالية المؤسسة الوطنية كما أن استقلالية المجلس تأثرت بصلاحيات السلطة الملكية في تعيين رئيسها وأعضائها. وبالفعل فإن الظهير لا يحدد بشكل واضح معايير اختيار الأعضاء، الأمر الذي يترك مجالا واسعا للسلطة في التعيينات وبالتالي يفتح الباب للتعسف والإقصاء. إضافة إلى ذلك، ورغم أن الظهير ينص على استشارة المجتمع المدني خلال إجراءات اختيار الأعضاء، إلا أن القرار الأخير يبقى من اختصاص الملك. وهكذا طلب خلال هذا الإجراء من مجموعة من المنظمات التي تم اختيارها مسبقا باقتراح مرشحين، في حين أقصيت مجموعة هامة من منظمات المجتمع المدني. هذا بالإضافة إلى أن الظهير لا ينص على إشهار الإعلان عن الترشيحات.

جمود المجلس الوطني لحقوق الإنسان

تشمل اختصاصات المجلس استقبال الشكاوى الفردية لضحايا الانتهاكات، وفي هذا الإطار يجب أن يكون في متناول الضحايا للاستماع إلى همومهم. كما يجب عليه متابعة الحالات التي ترفع إليه والاتصال بالسلطات للعمل على معالجة قضايا انتهاك الحقوق الأساسية. وإذا كان المجلس يؤكد أنه يقوم بهذا الدور طبقا لمبادئ باريس، إلا أن الضحايا والمنظمات والجمعيات المحلية لا تشاطره هذا الرأي. وبالفعل فإن أسر ضحايا العديد من الحالات التي وثقتها الكرامة اشتكت من تقاعس المجلس في القيام بدوره، واعتبرت أن دوره يقتصر على خدمة السلطات في نزع فتيل الأزمات بتقديم وعود لم يفي بها. أوضحت الكرامة في تقريرها أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان لا يقوم بالدور المتوقع من مؤسسة وطنية مصنفة في الدرجة (أ)، واختتمته بتوجيه مجموعة من التوصيات إليه وإلى اللجنة الفرعية لاعتماد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (SCAالتي دعتها إلى اعتماد المجلس في الدرجة (ب) لعدم امتثاله لمبادئ باريس.

http://ar.alkarama.org/item/5254-2015-08-25-10-12-23

أزيد من 4 آلاف ملاحظ يراقبون الانتخابات الجماعية والجهوية

منحت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، عقب دراسة الطلبات التي توصلت بها، الاعتماد لـ 41 هيئة وطنية ودولية، منها 34 جمعية وطنية و6 منظمات دولية بالإضافة إلى **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، ستعبأ أكثر من 4000 ملاحظ منهم 76 ملاحظا دوليا سيقومون (على مستوى الحملة والاقتراع) بملاحظة انتخاب أعضاء مجالس الجهات والجماعات ومجالس العمالات والأقاليم ومجلس المستشارين.

وقد رفضت اللجنة وفق بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، طلب 16 جمعية لعدم توفر ملف الطلب على الوثائق المطلوبة أو لكون مواد قوانينها الأساسية المتعلقة بأنشطتها وأهدافها ليست لها صلة بالمجالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثانية للقانون رقم 30.11 القاضي بتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات.

من جهة أخرى، ستشارك عدد من الهيئات الدولية والخبراء الدوليين في عملية الملاحظة وذلك بدعوة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي سيعبأ أكثر من 500 شخص للتتبع الميداني وعلى المستوى المركزي لمختلف الاستحقاقات الانتخابية.

وفي نفس الإطار، وجه المجلس الدعوة كذلك للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمة المدن والحكومات المحلية الإفريقية المتحدة ومرصد الانتخابات السياسة في العالم العربي والإسلامي يذكر أن بعثة خاصة للاتحاد الأوروبي توجد بالمغرب منذ 15 غشت وإلى غاية 14 شتنبر من أجل تقييم إجراء إجمالي لإطار وسير هذا المسلسل الانتخابي.

هذا وانطلقت أمس السبت، الحملة الانتخابية الخاصة بالاستحقاقات الجماعية والجهوية ليوم 4 شتنبر، من خلال تجمعات لأحزاب الأغلبية والمعارضة، في وقت أعلنت فيه بعض الأطراف كجماعة "العدل والإحسان" مقاطعتها للانتخابات.

ويرى مراقبون أن أهمية هذه الانتخابات تتعلق أيضاً بالجهات، خصوصاً وأن البلاد مقبلة على إطلاق الجهوية، حيث يهدف المغرب من خلال تفعيل الجهوية (12 جهة)، أن تعمل كل جهة على تدبير مواردها دون حاجة كبيرة إلى المركز، على غرار العديد من الدول الغربية، كما تهدف الجهوية إلى منح صلاحيات سياسية واقتصادية واجتماعية للجهات.

وتعتزم الرباط، تخصيص 10 مليار درهم، من أجل تفعيل الجهوية خلال الفترة ما بين 2016 و2021.، بحسب ما أعلنه الشرقي الضريس، الوزير المنتدب لدى وزارة الداخلية، في مارس الماضي، خلال جلسة بمجلس النواب.

http://www.sawtoalmojtamaa.com/%D8%A3%D8%B2%D9%8A%D8%AF-%D9%85%D9%86-4-%D8%A2%D9%84%D8%A7%D9%81-%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%B8-%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%82%D8%A8%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA/

الانتخابات المحلية في المغرب : وزراء في السباق ومُقاطعة خارج السياق

تنطلق في المغرب يوم 4 سبتمبر الانتخابات البلدية والمحلية في أول سباق انتخابي من هذا النوع بعد دستور 2011 الذي تم تبنيه عقب حراك شعبي ضمن سياق الربيع العربي الذي تمخضت عنه قوانين تمنح البلديات والجهات صلاحيات هامة خصوصًا وأن المغرب مقبل على إطلاق ما سمي بـ "الجهوية" أو ما يُشبه الحوكمة المحلية حيث ذكر بيان صادر عن الحكومة المغربية أن الهدف من تفعيل الجهوية (12 جهة)، أن تعمل كل جهة على تدبير مواردها دون حاجة كبيرة إلى المركز (العاصمة)، على غرار العديد من الدول الغربية، كما تهدف الجهوية إلى منح صلاحيات سياسية واقتصادية واجتماعية للجهات.

وبدأت السبت الحملات الإنتخابية ضمن هذا السباق الذي سيتنافس فيه 30 حزبا على أكثر من 31 ألف مقعد، وسط ثقة كبيرة للإسلاميين باحتلال المرتبة الأولى بعد أول تجربة حكومية يقودونها منذ 2011،حيث تُعتبر هذه الإنتخابات أهم امتحان لشعبية حزب العدالة والتنمية الإسلامي الذي فاز لأول مرة في تاريخه بالانتخابات البرلمانية نهاية 2011 وقاد التحالف الحكومي حتى اليوم.

وُزراء في السباق

وفيما يُمكن اعتباره استثناء مغربيا في العالم العربي (الجزء الذي تجري فيه انتخابات)، ترشح 12 من بين 37 وزيراً بالحكومة المغربيةا لخوض الانتخابات البلدية والجهوية وهو ما يُحيل على أهمية الرهان المطروح رغم بُعده المحلّي.

ويخوض هذه الانتخابات، 5 وزراء من حزب العدالة والتنمية الحاكم، و3 من حزب التجمع الوطني للأحرار، و3 من حزب الحركة الشعبية، وآخر من حزب التقدم والاشتراكية للاستفادة من تجربتهم التي ستمكنهم من الظفر بعدد أكبر من الأصوات بحكم شهرتهم، وعلى اعتبار أن القانون الإنتخابي يعتمد على اللوائح، فيكون وجود الوزير أحد أسباب نجاح القائمة التي ترشح على رأسها وتضم مُرشحين آخرين، أي أننا إزاء عناصر تسويقية بحجم وُزراء في انتخابات بلدية، وهو ما لم نعهده.

4000 ملاحظ لمتابعة سير الإستحقاق الإنتخابي

وفي علاقة بمتابعة سير العملية الإنتخابية، اعتمد **المجلس الوطني لحقوق الإنسان المغربي** 41 هيئة محلية ودولية لملاحظة سير العملية برمتها. وأوضح المجلس في بلاغه أن اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات أن الهيئات المعتمدت والتي استجابت لكراس الشروط تتوزع بين 34 جمعية محلية و6 منظمات دولية بالإضافة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وأنه سيتم توفير أكثر 4000 ملاحظ منهم 76 ملاحظا دوليا سيقومون (على مستوى الحملة والاقتراع) بملاحظة انتخاب أعضاء مجالس الجهات والجماعات ومجالس العمالات والأقاليم ومجلس المستشارين.

ومن بين المنظمات الدولية التي ستشارك في العملية، نذكر المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية، والمعهد الوطني الديمقراطي، وشبكة الانتخابات في العالم العربي، ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، وفدرالية مراكز حقوق الإنسان في البلدان العربية ومنظمة "جندر كونسيرنز إنترناشيونال".

كما وجه المجلس الدعوة للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمة المدن والحكومات المحلية الإفريقية المتحدة ومرصد الانتخابات السياسة في العالم العربي والإسلامي، إضافة إلى بعثة الاتحاد الأوروبي الموجودة بالمغرب منذ 15 أوت/آب وإلى غاية 14 سبتمبر/أيلول من أجل تقييم العمليةالإنتخابية.

البعض يُقاطع الإنتخابات

ورغم التنافس الذي تم تسجيله في أولى أيام الحملة الإنتخابية وإقبال أغلب الطيف السياسي على هذا الإستحقاق، قالت جماعة العدل والإحسان الإسلامية شبه المحظورة، السبت، إنها لن تشارك في الانتخابات المحلية المقرر إجراؤها في المغرب في الرابع من أيلول/ سبتمبر المقبل، لأنها "تكرس النزعة التسلطية وتفتح الباب واسعا للسلب والنهب"، مُعتبرة إياها صورية ولا تعدو أن تكون سوى محاولة لإلهاء القوى السياسية واستغفال الشعب المغربي والالتفاف على مطالبه، وفق تقديرها. ومن المعلوم أن جماعة العدل والإحسان من أكبر التنظيمات الإسلامية ذات الطبيعة السياسية التي تعارض بشكل واضح النظام الملكي في المغرب. في المقابل، تضيّق السلطات على أعضائها وتمنع أنشطتها.

وفي السياق ذاته، أصدرت حركة تاوادا ن امازيغن التي تُعلن نفسها مُدافعة عن حقوق الأمازيغ بيانا صحفيا تدعو فيه الى مقاطعة الانتخابات الجماعية المقرر تنظيمها بالمغرب، ايمانا منها بالمسؤولية الملقاة على عاتقها في الدفاع عن قضايا الوطن والشعب الأمازيغي أمام إستمرار ما أسمته "سياسة المخزن" بكل صنوف فسادها المالي والمؤسساتي والسياسي وكساد كل شعاراته الرنانة التي يهلل بها، وفق تعبيرها.

تكتسي الانتخابات البلدية والجهوية المغربية، التي من المزمع إجراؤها الشهر المقبل، أهمية قصوى لكونها تمثّل إحدى محطات تكريس الديمقراطية القاعدية التفاعلية التي تمنح سلطة أكثر للجهات على حساب المركز، ورغم ما سيشوب العملية الإنتخابية من حوادث، قد تكون المقاطعة الجزئية أبرزها، فإنها خطوة نحوة الأمام في سياق تحرير الشعوب وتشريكها.

ورغم ما أفصحت عنه الإنتخابات المهنية من نتائج، ستُمثّل هذه الإنتخابات قياسا حقيقيا لشعبية كل الأطراف، وستُعطي لمحة حول نتائج الإنتخابات التشريعية القادمة والتي قد تُعيد تشكيل المشهد السياسي المغربي وق د تتركه على حاله.

http://www.noonpost.net/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D9%82-%D9%88%D9%85%D9%8F%D9%82%D8%A7%D8%B7%D8%B9%D8%A9-%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D9%82

المغرب يمنح الاعتماد ل4 آلاف مراقب للمشاركة في مراقبة الإنتخابات المغربية

سمح المغرب لأكثر من 4 آلاف مراقب مختص المشاركة في مراقبة الانتخابات المحلية في 4 شتنبر، وهي الأولى من نوعها التي تجري في ظل دستور 2011 .

وذكر بيان صادر عن لجنة خاصة بالانتخابات إنها سمحت لـ 41 هيئة بالمراقبة "عقب دراسة الطلبات التي تلقتها" بينها 34 وطنية و6 منظمات دولية فضلا عن **المجلس الوطني لحقوق الإنسان.**

وبحسب البيان، فإن هذه الهيئات الوطنية والدولية "ستحشد أكثر من 4 آلاف مراقب منهم 76 دوليا سيقومون (على مستوى الحملة والاقتراع) بمراقبة انتخابات أعضاء مجالس الجهات والجماعات ومجالس العمالات والأقاليم ومجلس المستشارين".

وبدأت أول أمس السبت حملة الانتخابات التي يتنافس فيها 30 حزبا على أكثر من 31 ألف مقعد. وبعد انتخاب أعضاء مجالس الجماعات والمقاطعات والجهات، ستجري في 17 شتنبر انتخابات الجهات، إضافة إلى انتخابات الغرفة الثانية للبرلمان في 4 أكتوبر، وكلها ستخضع للمراقبة الانتخابية.

وبين المنظمات الدولية المشاركة، حسب المصدر نفسه، "المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية والمعهد الوطني الديمقراطي وشبكة الانتخابات في العالم العربي، ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، وفيدرالية مراكز حقوق الإنسان في البلدان العربية ومنظمة "جندر كونسيرنز إنترناشيونال".

وإضافة الى هذه المنظمات، دعا المجلس الوطني لحقوق الإنسان أطرافا أخرى لمراقبة الانتخابات منها "سفارات كندا والسويد وهولندا وبريطانيا، بالاضافة الى المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان بكل من البحرين ومصر والاردن وقطر وفلسطين وتونس".

كما وجه المجلس الدعوة كذلك لجهات اخرى اضافة الى وجود بعثة خاصة للاتحاد الاوروبي في المغرب منذ 15 غشت حتى 14 شتنبر لتقييم اجمالي لهذا المسلسل الانتخابي.

http://saharazoom.com/news2135.html

http://taroudantnews.com/article-35367-details.html

أزيد من 4000 مراقب و ملاحظ للإنتخابات الجماعية والجهوية للرابع من شتنبر

منحت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، الاعتماد ل 41 هيئة وطنية ودولية، منها 34 جمعية وطنية و6 منظمات دولية بالإضافة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ، عقب دراسة الطلبات التي توصلت بها، فيما تم رفض طلبات 16 جمعية أخرى،لعدم توفر ملف الطلب على الوثائق المطلوبة أو لعدم وجود صلة لمواد قوانينها الأساسية المتعلقة بالأنشطة والأهداف، بالمجالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثانية للقانون رقم 30.11 القاضي بتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، وستعبأ الجمعيات والهيئات المرخص لها، أزيد من 4000 ملاحظ منهم 76 ملاحظا دوليا سيقومون (على مستوى الحملة والاقتراع) بملاحظة انتخاب أعضاء مجالس الجهات والجماعات ومجالس العمالات والأقاليم ومجلس المستشارين.

من جهة أخرى، ستشارك عدد من الهيئات الدولية والخبراء الدوليين في عملية الملاحظة وذلك بدعوة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي سيعبأ أكثر من 500 شخص للتتبع الميداني وعلى المستوى المركزي لمختلف الاستحقاقات الانتخابية.

وفي نفس الإطار، وجه المجلس الدعوة كذلك للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمة المدن والحكومات المحلية الإفريقية المتحدة ومرصد الانتخابات السياسة في العالم العربي والإسلامي يذكر أن بعثة خاصة للاتحاد الأوروبي توجد بالمغرب منذ 15 غشت وإلى غاية 14 شتنبر من أجل تقييم إجراء إجمالي لإطار وسير هذا المسلسل الانتخابي.

ويرى مراقبون أن أهمية هذه الانتخابات تتعلق أيضاً بالجهات، خصوصاً وأن البلاد مقبلة على إطلاق الجهوية الموسعة، ح والتي تمنح رؤساء الجهات صلاحيات اقتصادية واجتماعية وحرية كبيرة في تدبير مواردها.

http://www.adahira24.com/%D8%A3%D8%B2%D9%8A%D8%AF-%D9%85%D9%86-4000-%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%82%D8%A8-%D9%88-%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%B8-%D9%84%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85.html

اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات تمنح الاعتماد لـ41 هيئة وطنية ودولية لملاحظة الانتخابات

منحت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات عقب دراسة الطلبات التي توصلت بها، الاعتماد لـ41 هيئة وطنية ودولية لملاحظة الاستحقاقات الانتخابية المقبلة.

وبحسب بلاغ **للمجلس الوطني لحقوق الإنسان**، فإنَّ منح اللجنة الاعتماد لـ41 هيئة وطنية ودولية، تتوزع على 34 جمعية وطنية و6 منظمات دولية بالإضافة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

كما أنَّ اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات ستعبئ أكثر من 4000 ملاحظ، منهم 76 ملاحظا دوليا سيقومون (على مستوى الحملة والاقتراع) بملاحظة انتخاب أعضاء مجالس الجهات والجماعات ومجالس العمالات والأقاليم ومجلس المستشارين.

الصبار: منذ 2011 لم يتلق المجلس ولم يتابع أية محاكمة صرح فيها المعتقلون أنهم تعرضوا للتعذيب

منى الصنهاجي

اخبار المغرب الصبار: منذ 2011 لم يتلق المجلس ولم يتابع أية محاكمة صرح فيها المعتقلون أنهم تعرضوا للتعذيب اخبار المغرب الصبار: منذ 2011 لم يتلق المجلس ولم يتابع أية محاكمة صرح فيها المعتقلون أنهم تعرضوا للتعذيب إنشر على الفيسبوك إنشر على تويتر

قال **محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان**، إنه لا يمكن القضاء على الإرهاب بالردع فقط، بل لابد من مراجعة التعليم العمومي والبرامج التعليمية. وأكد الصبار، في هذا الحوار مع "الخبر بريس"، أنه القضاء على الظاهرة يستوجب تكريس الخيار الديمقراطي وإشاعة ثقافة التسامح وحقوق الإنسان.

يتحدث عدد من نشطاء حقوق الإنسان عن خروقات تخص استراتيجية المغرب في مكافحة الإرهاب، كيف تنظرون في المجلس الوطني لحقوق الإنسان لهذه الاستراتيجية؟ وماهي التوصيات التي قدمتموها للحكومة في إطار مكافحة التطرف والإرهاب؟

سبق للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن قدم رأيا استشاريا بشأن التعديلات المقترحة على القانون الحالي المعمول به، وهو القانون 03.03.

أولا، نحن في زمن عولمة الإرهاب ومواجهته على الصعيد العالمي، مما يتطلب تكثيف الجهود داخليا وخارجيا من أجل مواجهة هذه الظاهرة والحد منها أو القضاء عليها، وهذا الأمر يتطلب العمل على الصعيد الأمني، والسياسي، والفكري، وكذا الفقهي والديني، وأيضا الجانب الاقتصادي والاجتماعي، لأن هذه الظاهرة استثنائية عنوانها التطرف الذي يمكن القضاء عليه عبر تكريس الخيار الديمقراطي وإشاعة ثقافة التسامح وحقوق الإنسان.

أيضا بعض الدول المتقدمة، اقتصاديا واجتماعيا، تعرضت لضربات الإرهاب؟

صحيح أن بعض الدول الديمقراطية العريقة تعرضت لموجات إرهابية، وهذا الأمر –في تقديري– يتطلب إشاعة ثقافة حقوق الإنسان وثقافة التسامح. نحن في حاجة إلى مجددين دينيين من أجل أن تواكب التمثلات والقيم الدينية متطلبات العصر الحالي.

ما رأيكم بخصوص مؤاخذات الحقوقيين حول الحملات التي تشنها الدولة ضد المفترض فيهم أنهم "متطرفين"؟

لابد من تسجيل ملاحظات أساسية، فالمجلس الوطني لحقوق الإنسان يتابع بعض المحاكمات المتعلقة بمشتبه فيهم في قضايا الإرهاب، ولوحظ أنه منذ 2011 لم يتلق المجلس ولم يتابع أية محاكمة صرح فيها المعتقلون أنهم تعرضوا للتعذيب أو اعتقلوا لمدد تفوق مدة الحراسة النظرية المنصوص عليها قانونا، وهذا نوع من التقدم في مجال اجراءات المحاكمة العادلة، والأمر لا يتعلق فقط بمجريات ومساطر المحاكمة العادلة، وإنما يتعلق باستئصال هذه الظاهرة، وهذا لن يتأتى بالاكتفاء فقط بالجانب الأمني، بل هناك مستويات متعددة لمعالجتها.

أين وصلت الاقتراحات التي قدمتموها بخصوص مسودة القانون الجنائي الذي أثار جدلا واسعا؟

المجلس الوطني لحقوق الإنسان لم يقدم بعد اقتراحاته بخصوص مسودة مشروع القانون الجنائي، وهناك نقاش يروج داخل المجلس بخصوص المسودة المذكورة، نتوفر على عدة ملاحظات بخصوص مجموعة من التعديلات، والمجلس الوطني لم يبلور رأيه بشكل نهائي، لحد الآن، في الموضوع.

ماهي أهم الملاحظات، التي سجلها المجلس بخصوص مسودة مشروع القانون الجنائي؟

لدينا ملاحظات حول بنود تخص الحريات الفردية، وأفعال لم يتم تجريمها من طرف مشروع القانون المذكور كالتكفير مثلا وهو جريمة في حد ذاتها، وهناك بعض العقوبات التي نعتبر أنها لم تعد متلائمة مع العصر الحالي، كعقوبة الإعدام التي ندعو إلى إلغائها من التشريع.

http://bwabtk.com/news-2/149491.html

4000 ملاحظ يتولون مراقبة الانتخابات الجماعية والجهوية

4000 ملاحظ منهم 76 مراقب دولي، وبعثة من الاتحاد الاوربي، إضافة الى 500 شخص من **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، سيتولون مراقبة الانتخابات المقررة في 4 شتنبر.

كل هؤلاء سيكون بإمكانهم التنقل بحرية والحصول على المعلومات وتتبع الحملات والمسلسل الانتخابي الى حين إعلان النتائج.

من أبرز المنظمات الدولية التي ستشارك في الملاحظة المستقلة للانتخابات هناك المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية ((IFES، المعهد الوطني الديمقراطي ((NDI، شبكة الانتخابات في العالم العربي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، فدرالية مراكز حقوق الإنسان في البلدان العربية ومنظمة "جندر كونسيرنز إنترناشيونال"(.Gender Concerns International، فضلا عن عدة جمعيات مغربية وخبراء استدعاهم المجلس الوطني لحقوق الانسان.

.وقد رفضت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، وفق بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، طلب 16 جمعية لعدم توفر ملف الطلب على الوثائق المطلوبة أو لكون مواد قوانينها الأساسية المتعلقة بأنشطتها وأهدافها ليست لها صلة بالمجالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثانية للقانون رقم 30.11 القاضي بتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات.

Élections du 4 septembre : Mobilisation de plus de 4.000 observateurs

Plus de 4.000 observateurs seront mobilisés pour surveiller les élections du 4 septembre. Ce scrutin sera marqué par une faible participation des observateurs internationaux.

Selon un communiqué du **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH),** ces derniers ne seront qu'au nombre de 76. La Commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections a accrédité 41 instances nationales et internationales, dont 34 associations marocaines et 6 organisations non gouvernementales internationales.

La commission a reçu au total 67 demandes d'accréditation. Après examen, celle-ci a rejeté la demande de 16 associations pour dossier incomplet ou au motif que leur objet statutaire ne s'inscrit pas dans les domaines prévus à l'alinéa 2 de l'article 2 de la loi 30.11. Outre le CNDH, qui va déployer un dispositif de plus de 500 personnes pour le suivi sur le terrain et au niveau central des diverses échéances, la commission a accrédité au niveau national plusieurs organismes, notamment l'Instance nationale des droits de l'Homme, le Collectif associatif pour l'observation des élections, le Forum civil démocratique marocain, l'Observatoire national des droits de l'électeur…

Du côté des ONG internationales accréditées, figurent l'International Foundation for Electoral Systems (IFES), le National Democratic Institute (NDI), le Réseau des élections dans le monde arabe, le Centre du Caire pour les études des droits de l'Homme, la Fédération des centres des droits de l'Homme dans le monde arabe et Gender Concerns International.

À l'invitation du CNDH, d'autres instances et experts internationaux participeront à l'observation des prochaines élections .

Il s'agit notamment des missions diplomatiques du Canada, de Suède, des Pays-Bas et du Royaume-Uni, des institutions nationales des droits de l'Homme du Bahreïn, d'Egypte, de Jordanie, du Qatar, de Palestine et de Tunisie . Une mission électorale de l'Union européenne est au Maroc depuis le 15 août et séjournera jusqu'au 14 septembre, pour une évaluation globale du cadre et du déroulement du processus électoral.

41 instances nationales et internationales accréditées pour l'observation des campagnes et des scrutins

La Commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections a accrédité 41 instances nationales et internationales, dont 34 associations marocaines, le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** et 6 organisations non gouvernementales internationales.

Ces instances mobiliseront au total plus de 4000 observateurs, dont 76 observateurs internationaux qui assureront l'observation des campagnes et des scrutins des Conseils régionaux et communaux, des Conseils préfectoraux et provinciaux et de la Chambre des conseillers, indique dimanche un communiqué du CNDH, rapporte la MAP

Suite à l'examen des demandes d'accréditation reçues, la Commission a rejeté la demande de 16 associations pour dossier incomplet ou au motif que leur objet statutaire ne s'inscrit pas dans les domaines prévues à l'alinéa 2 de l'article 2 de la loi 30.11, indique la même source, précisant qu'au total, la Commission avait reçu 67 demandes d'accréditation.

Outre le CNDH, qui va déployer un dispositif de plus de 500 personnes pour le suivi sur le terrain et au niveau central des diverses échéances, la Commission a accrédité au niveau national plusieurs organismes, dont l'Instance nationale des droits de l'Homme, le Collectif associatif pour l'observation des élections, le Forum civil démocratique marocain, l'Observatoire national des droits de l'électeur, l'Association Titrit (Agadir), le Médiateur pour la démocratie et les droits de l'Homme et le Collectif pour la promotion des droits des personnes en situation d'handicap.

Il s'agit également de l'Association Génération de la technique et du développement (Essmara), l'Association Jeunesse sans frontières pour le développement (Haouz), le Centre de réflexion stratégique et de défense de la démocratie (Laâyoune), l'Association Tisghnasse pour la culture et le développement (Nador), l'Organisation marocaine des droits humains, le Centre des droits des gens, le Centre Chourouk pour la démocratie et l'information, l'Association créativités féminines (Sefrou), la Fédération de la ligue démocratique des femmes et le Forum Karama pour les droits de l'Homme, l'Association marocaine de lutte contre la violence à l'égard des femmes, le Réseau Al Amal pour le secours et le développement durable (Al Hoceima) et l'Association Rif pour les droits de l'Homme.

La liste des organismes accrédités comprend aussi l'Association Arif pour la culture et le patrimoine (Al Hoceima), l'Association d'appui aux personnes handicapées (Laayoune), l'Alliance nationale de la jeunesse et de l'enfance, l'Association marocaine des jeunesses pour le développement, le Forum marocain pour la démocratie et les droits de l'Homme, l'Association Tassila pour la coopération et le développement rural (Agadir), le Collectif El Madkouri pour les droits de l'Homme (El Gara), l'Association Univers presse pour l'information (Rhamna), le Conseil régional du Réseau marocain des droits de l'Homme (Béni Mellal-Khénifra), l'Observatoire des libertés et des droits de l'Homme (Région du Grand Casablanca), l'Association Hay Al Aouda pour l'environnement et le développement (Essmara), l'Association des chercheurs dans le droit du contentieux (Oujda), l'Association nationale pour le développement durable et la coopération internationale (Oued Zem) et le Forum Iffous pour la démocratie et les droits de l'Homme (Tata).

Les ONG internationales accréditées sont International Foundation for Electoral Systems (IFES), le National Democratic Institute (NDI), le Réseau des élections dans le monde arabe, le Centre du Caire pour les études des droits de l'Homme, la Fédération des centres des droits de l'Homme dans le monde arabe et Gender Concerns International.

D'autres instances et experts internationaux participeront à l'observation à l'invitation du CNDH, en vertu des attributions qui lui sont dévolues par l'article 36 (2) du Dahir portant sa création. Il s'agit notamment des missions diplomatiques du Canada, de Suède, des Pays-Bas et du Royaume-Uni, des institutions nationales des droits de l'Homme (INDH) du Bahreïn, d'Egypte, de Jordanie, du Qatar, de Palestine et de Tunisie.

Dans le même cadre, le Réseau arabe des INDH, le réseau Cités et gouvernements locaux unis-Afrique (CGLU-Afrique) et l'Observatoire des élections politiques dans le monde arabe et musulman ont été invités.

Une mission électorale de l'Union européenne séjourne au Maroc, du 15 août au 14 septembre, pour une évaluation globale du cadre et du déroulement du processus électoral, selon le communiqué.

41 instances nationales et internationales accréditées pour l'observation des campagnes et des scrutins

La Commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections a accrédité 41 instances nationales et internationales, dont 34 associations marocaines, le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** et 6 organisations non gouvernementales internationales.

Ces instances mobiliseront au total plus de 4000 observateurs, dont 76 observateurs internationaux qui assureront l'observation des campagnes et des scrutins des Conseils régionaux et communaux, des Conseils préfectoraux et provinciaux et de la Chambre des conseillers, indique dimanche un communiqué du CNDH, rapporte la MAP

Suite à l'examen des demandes d'accréditation reçues, la Commission a rejeté la demande de 16 associations pour dossier incomplet ou au motif que leur objet statutaire ne s'inscrit pas dans les domaines prévues à l'alinéa 2 de l'article 2 de la loi 30.11, indique la même source, précisant qu'au total, la Commission avait reçu 67 demandes d'accréditation.

Outre le CNDH, qui va déployer un dispositif de plus de 500 personnes pour le suivi sur le terrain et au niveau central des diverses échéances, la Commission a accrédité au niveau national plusieurs organismes, dont l'Instance nationale des droits de l'Homme, le Collectif associatif pour l'observation des élections, le Forum civil démocratique marocain, l'Observatoire national des droits de l'électeur, l'Association Titrit (Agadir), le Médiateur pour la démocratie et les droits de l'Homme et le Collectif pour la promotion des droits des personnes en situation d'handicap.

Il s'agit également de l'Association Génération de la technique et du développement (Essmara), l'Association Jeunesse sans frontières pour le développement (Haouz), le Centre de réflexion stratégique et de défense de la démocratie (Laâyoune), l'Association Tisghnasse pour la culture et le développement (Nador), l'Organisation marocaine des droits humains, le Centre des droits des gens, le Centre Chourouk pour la démocratie et l'information, l'Association créativités féminines (Sefrou), la Fédération de la ligue démocratique des femmes et le Forum Karama pour les droits de l'Homme, l'Association marocaine de lutte contre la violence à l'égard des femmes, le Réseau Al Amal pour le secours et le développement durable (Al Hoceima) et l'Association Rif pour les droits de l'Homme.

La liste des organismes accrédités comprend aussi l'Association Arif pour la culture et le patrimoine (Al Hoceima), l'Association d'appui aux personnes handicapées (Laayoune), l'Alliance nationale de la jeunesse et de l'enfance, l'Association marocaine des jeunesses pour le développement, le Forum marocain pour la démocratie et les droits de l'Homme, l'Association Tassila pour la coopération et le développement rural (Agadir), le Collectif El Madkouri pour les droits de l'Homme (El Gara), l'Association Univers presse pour l'information (Rhamna), le Conseil régional du Réseau marocain des droits de l'Homme (Béni Mellal-Khénifra), l'Observatoire des libertés et des droits de l'Homme (Région du Grand Casablanca), l'Association Hay Al Aouda pour l'environnement et le développement (Essmara), l'Association des chercheurs dans le droit du contentieux (Oujda), l'Association nationale pour le développement durable et la coopération internationale (Oued Zem) et le Forum Iffous pour la démocratie et les droits de l'Homme (Tata).

Les ONG internationales accréditées sont International Foundation for Electoral Systems (IFES), le National Democratic Institute (NDI), le Réseau des élections dans le monde arabe, le Centre du Caire pour les études des droits de l'Homme, la Fédération des centres des droits de l'Homme dans le monde arabe et Gender Concerns International.

D'autres instances et experts internationaux participeront à l'observation à l'invitation du CNDH, en vertu des attributions qui lui sont dévolues par l'article 36 (2) du Dahir portant sa création. Il s'agit notamment des missions diplomatiques du Canada, de Suède, des Pays-Bas et du Royaume-Uni, des institutions nationales des droits de l'Homme (INDH) du Bahreïn, d'Egypte, de Jordanie, du Qatar, de Palestine et de Tunisie.

Dans le même cadre, le Réseau arabe des INDH, le réseau Cités et gouvernements locaux unis-Afrique (CGLU-Afrique) et l'Observatoire des élections politiques dans le monde arabe et musulman ont été invités.

Une mission électorale de l'Union européenne séjourne au Maroc, du 15 août au 14 septembre, pour une évaluation globale du cadre et du déroulement du processus électoral, selon le communiqué.

Campagne et scrutin électoraux

41 instances nationales et internationales accréditées pour l'observation

1.2/17742

La Commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections a accrédité 41 instances nationales et internationales, dont 34 associations marocaines, le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et 6 organisations non gouvernementales internationales.

Ces instances mobiliseront au total plus de 4000 observateurs, dont 76 observateurs internationaux qui assureront l'observation des campagnes et

des scrutins des Conseils régionaux et communaux, des Conseils préfectoraux et provinciaux et de la Chambre des conseillers, indique dimanche un communiqué du CNDH. »» Page 2

Campagne et scrutin électoraux

1.2/17742

41 instances nationales et internationales accréditées pour l'observation

»»» Suite à l'examen des demandes d'accréditation reçues, la Commission a rejeté la demande de 16 associations pour dossier incomplet ou au motif que leur objet statutaire ne s'inscrit pas dans les domaines prévues à l'alinéa 2 de l'article 2 de la loi 30.11, indique la même source, précisant qu'au total, la Commission avait reçu 67 demandes d'accréditation.

Outre le CNDH, qui va déployer un dispositif de plus de 500 personnes pour le suivi sur le terrain et au niveau central des diverses échéances, la Commission a accrédité au niveau national plusieurs organismes, dont l'Instance nationale des droits de l'Homme, le Collectif associatif pour l'observation des élections, le Forum civil démocratique marocain, l'Observatoire national des droits de l'électeur, l'Association Titrit (Agadir), le Médiateur pour la démocratie et les droits de l'Homme et le Collectif pour la promotion des droits des personnes en situation d'handicap.

Liste des organismes accrédités

Il s'agit également de l'Association Génération de la technique et du développement (Essmara), l'Association Jeunesse sans frontières pour le développement (Haouz), le Centre de réflexion stratégique et de défense de la démocratie (Laayoune), l'Association Tisghnasse pour la culture et le développement (Nador), l'Organisation marocaine des droits humains, le Centre des droits des gens, le Centre Chourouk pour la démocratie et l'information, l'Association créativités féminines (Sefrou), la Fédération de la ligue démocratique des femmes et le Forum Karama pour les droits de l'Homme, l'Association marocaine de lutte contre la violence à l'égard des femmes, le Réseau Al Amal pour le secours et le développement durable (Al Hoceima) et l'Association Rif pour les droits de l'Homme.

La liste des organismes accrédités comprend aussi l'Association Arif pour la culture et le patrimoine (Al Hoceima), l'Association d'appui aux personnes Handicapées (Laayoune), l'Alliance nationale de la jeunesse et de l'enfance, l'Association marocaine des jeunesses pour le développement, le Forum marocain pour la démocratie et les droits de l'Homme, l'Association Tassila pour la Coopération et le développement rural (Agadir), le Collectif El Madkouri

pour les droits de l'Homme (El Gara), l'Association Univers presse pour l'information (Rhamna), le Conseil régional du Réseau marocain des droits de l'Homme (Béni Mellal-Khénifra), l'Observatoire des libertés et des droits de l'Homme (Région du Grand Casablanca), l'Association Hay Al Aouda pour l'environnement et le développement (Essmara), l'Association des chercheurs dans le droit du contentieux (Oujda), l'Association nationale pour le développement durable et la coopération internationale (Oued Zem) et le Forum Iffous pour la démocratie et les droits de l'Homme (Tata).

Evaluation globale du cadre et du déroulement du processus

Les ONG internationales accréditées sont International Foundation for Electoral Systems (IFES), le National Democratic Institute (NDI), le Réseau des élections dans le monde arabe, le Centre du Caire pour les études des droits de l'Homme, la Fédération des centres des droits de l'Homme dans le monde arabe et Gender Concerns International.

D'autres instances et experts internationaux participeront à l'observation à l'invitation du CNDH, en vertu des attributions qui lui sont dévolues par l'article 36 (2) du Dahir portant sa création. Il s'agit notamment des missions diplomatiques du Canada, de Suède, des Pays-Bas et du Royaume-Uni, des institutions nationales des droits de l'Homme (INDH) du Bahreïn, d'Egypte, de Jordanie, du Qatar, de Palestine et de Tunisie.

Dans le même cadre, le Réseau arabe des INDH, le réseau Cités et gouvernements locaux unis-Afrique (CGLU-Afrique) et l'Observatoire des élections politiques dans le monde arabe et musulman ont été invités.

Une mission électorale de l'Union européenne séjourne au Maroc, du 15 août au 14 septembre, pour une évaluation globale du cadre et du déroulement du processus électoral, selon le communiqué.

Élections régionales et communales et de la Chambre des conseillers

4.000 observateurs et 41 instances nationales et internationales assureront l'observation du bon déroulement de la campagne et du scrutin

Ph. Archives

La constitutionnalisation de l'observation indépendante et neutre des élections est un choix stratégique et une expérience que le Maroc partage avec très peu de pays dans le monde. Dans ce cadre, ce sont quelque 4.000 observateurs, dont 76 internationaux, qui assureront l'observation des campagnes et des scrutins des conseils régionaux et communaux, des conseils préfectoraux et provinciaux et de la Chambre des conseillers. Le Royaume ainsi est déterminé à entourer ces échéances électorales de toutes les garanties de transparence et de renforcer la confiance des citoyens dans le processus électoral.

Lire en page 2

Élections régionales et communales et de la Chambre des conseillers

15720 | 2

4.000 observateurs et 41 instances nationales et internationales assureront l'observation du bon déroulement de la campagne et du scrutin

La constitutionnalisation de l'observation indépendante et neutre des élections est un choix stratégique et une expérience que le Maroc partage avec très peu de pays dans le monde. Dans ce cadre, ce sont quelque 4.000 observateurs, dont 76 internationaux, qui assureront l'observation des campagnes et des scrutins des conseils régionaux et communaux, des conseils préfectoraux et provinciaux et de la Chambre des conseillers. Le Royaume est ainsi déterminé à entourer les échéances électorales de toutes les garanties de transparence et de renforcer la confiance des citoyens dans le processus électoral.

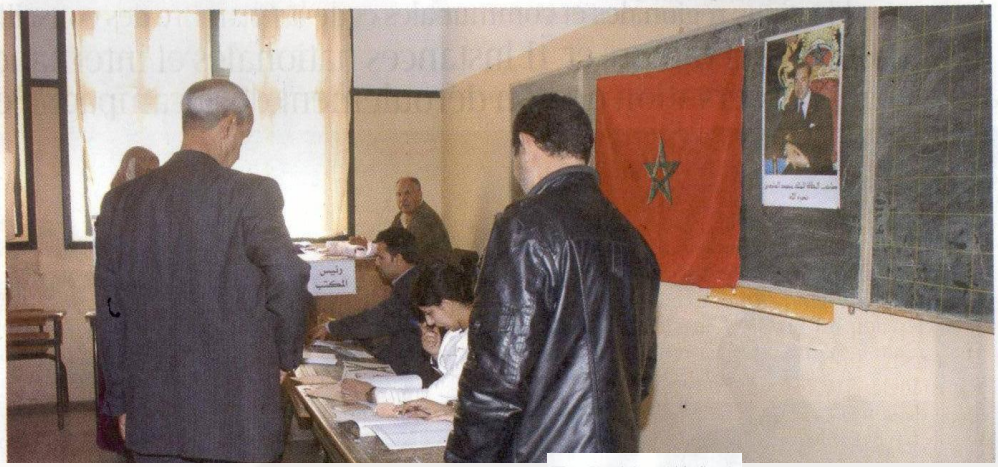

L'observation des élections renforce leur crédibilité. Ph. Archives

formation (Rhamna), le Conseil régional du Réseau marocain des droits de l'Homme (Béni Mellal-Khénifra), l'Observatoire des libertés et des droits de l'Homme (région du Grand Casablanca), l'Association Hay Al Aouda pour l'environnement et le développement (Essmara), l'Association des chercheurs dans le droit du contentieux (Oujda), l'Association nationale pour le développement durable et la coopération internationale (Oued Zem) et le Forum Iffous pour la démocratie et les droits de l'Homme (Tata). Les ONG internationales accréditées sont International Foundation for Electoral Systems (IFES), le National Democratic Institute (NDI), le Réseau des élections dans le monde arabe, le Centre du Caire pour les études des droits de l'Homme, la Fédération des centres des droits de l'Homme dans le monde arabe et Gender Concerns International. D'autres instances et experts internationaux participeront à l'observation à l'invitation du CNDH, en vertu des attributions qui lui sont dévolues par l'article 36 (2) du Dahir portant sa création. Il s'agit notamment des missions diplomatiques du Canada, de Suède, des Pays-Bas et du Royaume-Uni, des institutions nationales des droits de l'Homme (INDH) du Bahreïn, d'Égypte, de Jordanie, du Qatar, de Palestine et de Tunisie. Dans le même cadre, le Réseau arabe des INDH, le réseau Cités et gouvernements locaux unis d'Afrique (CGLU-Afrique) et l'Observatoire des élections politiques dans le monde arabe et musulman ont été invités. Une mission électorale de l'Union européenne séjourne au Maroc, du 15 août au 14 septembre, pour une évaluation globale du cadre et du déroulement du processus électoral, selon le communiqué. ■

A.Rm.

Suite à l'examen des demandes d'accréditation reçues, la Commission a rejeté la demande de 16 associations pour dossier incomplet ou au motif que leur objet statutaire ne s'inscrit pas dans les domaines prévus à l'alinéa 2 de l'article 2 de la loi 30.11.

Formation des observateurs

La Commission d'accréditation des observateurs électoraux, présidée par le Conseil national pour les droits de l'homme (CNDH), organise du 22 juillet au 4 août une série de cinq sessions de formation au profit des observateurs et observatrices nationaux des élections mandatés par les instances accréditées. La première session de formation a eu lieu les 22 et 23 juillet à Témara. Encadrée par des experts nationaux et internationaux, cette formation s'est fixé comme objectifs de renforcer les compétences des participants en matière d'observation neutre et indépendante des élections et de permettre aux participants d'acquérir les connaissances juridiques et les aptitudes méthodologiques nécessaires (standards internationaux, cadre constitutionnel et législatif national, déontologie de l'observation électorale). En plus du contenu théorique, des ateliers interactifs, des jeux de rôle, des simulations et des exercices pratiques ont également caractérisé cette formation qui a été aussi marquée des présentations sur le cadre constitutionnel et juridique de l'observation neutre et indépendante des élections, la Charte de l'observation, les méthodes d'observation des élections et l'observation des élections et la dimension genre.

Ce que dit la loi

La loi 30.11 fixant les conditions et les modalités de l'observation indépendante et neutre des élections stipule un certain nombre de droits et d'obligations auxquels doit se conformer tout observateur. Ce dernier a le droit de circuler librement sur l'ensemble du territoire national pour exercer les missions d'observation, d'assister aux manifestations et aux rassemblements publics organisés dans le cadre des campagnes électorales, d'accéder aux bureaux de vote et aux commissions de recensement, de communiquer avec les différents médias publics et privés après la proclamation des résultats du scrutin, d'élaborer des rapports d'évaluation du déroulement des opérations électorales et de ses résultats et les transmettre à l'instance accréditée et à la commission, etc. D'un autre côté, l'observateur des élections accrédité est tenu de ne pas porter atteinte à l'ordre à l'intérieur des bureaux de vote et de respecter l'ordre public lors des rassemblements et des manifestations publics organisés dans le cadre des campagnes électorales ; d'observer l'objectivité, l'indépendance, l'intégrité, la neutralité, l'impartialité et le non-alignement lors du suivi du déroulement des opérations électorales et l'évaluation de leurs résultats ; de ne pas s'ingérer dans le déroulement des opérations électorales et respecter le secret du vote et ne pas influencer le libre choix des électeurs, etc.

La Commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections a accrédité 41 instances nationales et internationales, dont 34 associations marocaines, le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et 6 organisations non gouvernementales internationales. Ces instances mobiliseront au total plus de 4.000 observateurs, dont 76 internationaux, qui assureront l'observation des campagnes et des scrutins des conseils régionaux et communaux, des conseils préfectoraux et provinciaux et de la Chambre des conseillers.

Suite à l'examen des demandes d'accréditation reçues, la Commission a rejeté la demande de 16 associations pour dossier incomplet ou au motif que leur objet statutaire ne s'inscrit pas dans les domaines prévus à l'alinéa 2 de l'article 2 de la loi 30.11, indique le CNDH dans un communiqué, précisant qu'au total, la Commission avait reçu 67 demandes d'accréditation. Outre le CNDH, qui va déployer un dispositif de plus de 500 personnes pour le suivi sur le terrain et au niveau central des diverses échéances, la Commission a accrédité au niveau national plusieurs organismes, dont l'Instance nationale des droits de l'Homme, le Collectif associatif pour l'observation des élections, le Forum civil démocratique marocain, l'Observatoire national des droits de l'électeur, l'Association Tirit (Agadir), le Médiateur pour la démocratie et les droits de l'Homme et le Collectif pour la promotion des droits des personnes en situation de handicap. Il s'agit également de l'Association Génération de la technique et du développement (Essmara), l'Association Jeunesse sans frontières pour le développement (Haouz), le Centre de réflexion stratégique et de défense de la démocratie (Laâyoune), l'Association Tsghnasse pour la culture et le développement (Nador), l'Organisation marocaine des droits humains, le Centre des droits des gens, le Centre Chourouk pour la démocratie et l'information, l'Association créativités féminines (Sefrou), la Fédération de la ligue démocratique des femmes et le Forum Karama pour les droits de l'Homme, l'Association marocaine de lutte contre la violence à l'égard des femmes, le Réseau Al Amal pour le secours et le développement durable (Al Hoceima) et l'Association Rif pour les droits de l'Homme.

La liste des organismes accrédités comprend aussi l'Association Arif pour la culture et le patrimoine (Al Hoceima), l'Association d'appui aux personnes handicapées (Laâyoune), l'Alliance nationale de la jeunesse et de l'enfance, l'Association marocaine des jeunesses pour le développement, le Forum marocain pour la démocratie et les droits de l'Homme, l'Association Tassila pour la coopération et le développement rural (Agadir), le Collectif El Madkouri pour les droits de l'Homme (El Gara), l'Association Univers presse pour l'in-

Les Echos
quotidien
L'économie et plus encore

Observation des élections, 41 ONG accréditées

1439/2

La Commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections a accrédité 41 instances nationales et internationales, dont 34 associations marocaines, le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et 6 organisations non gouvernementales internationales. Pour rappel, cette commission est composée de quatre membres représentant les autorités gouvernementales chargées de la Justice et des libertés, de l'Intérieur, des Affaires étrangères et de la Communication, d'un représentant de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme, d'un représentant de l'Instance nationale de la probité et de cinq représentants des associations de la société civile.

10 chiffres à retenir pour les prochaines élections

Nombre de candidatures déposées, de postes à pourvoir, d'instances accréditées, d'observateurs mobilisés : ce qu'il faut retenir des élections communales et régionales qui se tiendront le 4 septembre prochain.

130 925 : Le nombre total des candidats aux prochaines élections communales et régionales est de 130 925.

1 691 : soit le nombre de listes de candidatures électorales présentées pour les prochaines élections communales. Elles comportent 60 381 candidats.

70 544 : les candidatures individuelles aux élections communales sont quant à elles au nombre de 70 544.

31 503 postes sont à pourvoir dans le cadre des élections communales.

18 227 : le PAM est le parti qui présente le plus grand nombre de candidats pour les élections communales avec 18 227 candidatures soit, 13, 92 % des candidatures totales déposées. En termes de couverture électorale, le parti au tracteur est suivi de l'Istiqlal (17 214 candidats). Avec 16 310 candidatures le Parti de la justice et du developpement (PJD) complete le podium.

7 588 : soit le nombre de candidats qui se sont présentés pour les élections régionales.

678 : le nombre total des sièges à pourvoir pour les élections régionales

41 : la Commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections a accrédité 41 instances nationales et internationales, dont 34 associations marocaines, le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** et 6 organisations non gouvernementales internationales.

Les ONG internationales accréditées sont International Foundation for Electoral Systems (IFES), le National Democratic Institute (NDI), le Réseau des élections dans le monde arabe, le Centre du Caire pour les études des droits de l'Homme, la Fédération des centres des droits de l'Homme dans le monde arabe et Gender Concerns International.

4 000 : c'est le nombre d'observateurs mobilisés par les ces instances nationales et internationales dont 76 observateurs internationaux pour assurer l'observation des campagnes et des scrutins des Conseils régionaux et communaux, des Conseils préfectoraux et provinciaux et de la Chambre des conseillers.

500 : Le CNDH sera représenté par 500 personnes qui assureront le suivi sur le terrain et au niveau central des diverses échéances.

http://telquel.ma/2015/08/24/elections-communales-regionales-les-chiffres-retenir_1460345

Rencontre à Casablanca sur les mécanismes de protection et de promotion des droits de l'Homme

Casablanca, 25 août 2015 -(MAP)- La Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) de Casablanca-Settat organise, mercredi à Casablanca en partenariat avec la Clinique des droits de l'Homme de l'Université d'Al Qods (Palestine), une journée d'étude sur le thème "Mécanismes de protection et de promotion des droits de l'Homme : Expérience des cliniques juridiques".

Cette rencontre, qui s'inscrit dans le cadre du projet de cliniques juridiques piloté par la CRDH de Casablanca-Settat et le Réseau américain international du droit d'intérêt public (PILnet), s'assigne pour objectifs l'enrichissement du débat autour des cliniques juridiques, comme étant un mécanisme de protection et de promotion des droits de l'Homme au sein des établissements de l'enseignement supérieur et l'encouragement des facultés de droit, des experts et des acteurs associatifs à s'impliquer dans la mise en place de ces structures au sein des universités, indique la Commission dans un communiqué.

Cette journée se veut également une occasion pour l'échange d'expériences et d'expertise entre les cliniques juridiques établies dans certaines universités marocaines et la clinique juridique de l'Université d'Al Qods, dont des membres sont en visite au Maroc dans le cadre d'une mission d'étude.

Cette rencontre verra la participation de représentants du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH), des Universités Hassan I de Settat, Hassan II de Casablanca et Mohammed V de Rabat et d'organisations de la société civile œuvrant en matière des droits de l'Homme, ainsi que des avocats, des magistrats, des universitaires et des représentants des médias.

Il convient de rappeler que le concept des cliniques juridiques au sein des facultés de droit consiste en la diffusion de méthodes d'enseignement interactif, à travers le perfectionnement des compétences professionnelles des étudiants et l'amélioration de leurs capacités communicationnelles avec la société. Le concept vise également la sensibilisation dans le domaine juridique au profit des catégories vulnérables, comme les ouvriers et les migrants. Les étudiants travaillent dans la clinique juridique sous la supervision d'un enseignant spécialisé et/ou d'un avocat.

Maroc : Mohammed VI Légalise L'ONG De Défense Des Victimes Du Sahara Occidental

L'association sahraouie des victimes des violations graves des droits de l'Homme commises par l'Etat du Maroc a obtenu ce lundi le droit d'exercer. En effet, le roi du Maroc Mohammed VI a légalisé cette ONG.

mohammed VI roi marocain

C'est au bout de dix ans de patience que l'Association sahraouie des victimes des violations graves des droits de l''Homme a obtenu gain de cause de l'Etat marocain. En effet, le roi Mohammed VI a légalisé ce lundi cette ONG qui peut désormais exercer ses activités sans être inquiétée. Une décision qui réjouit Human Right Watch.

En 2005, l'Association sahraouie des victimes des violations graves des droits de l'Homme (ASVDH) avait fait une demande de légalisation. Mais connue pour avoir émis de nombreuses critiques envers le gouvernement, sa demande a été rejetée. L'association peut désormais organiser des rassemblements publics. Les autorités marocaines ont également autoriser l'enregistrement de toutes les associations pacifiques au Maroc et au Sahara occidental.

Pour Sarah Leah Whitson, directrice de la division Moyen-Orient et Afrique du Nord à Human Rights Watch, « en reconnaissant une organisation qui critique sans complaisance les violations des droits des Sahraouis par le gouvernement, le Maroc a fait un pas en avant positif ». Elle espère désormais que le gouvernement mettra un terme aux restrictions arbitraires pesant sur toutes les organisations.

Pour le moment, aucune explication publique et officielle n'a été donnée par l'Etat marocain après cette décision. En revanche, le **Conseil national des droits de l'Homme**, un organe de l'Etat qui rend compte de ses travaux au roi, a déclaré avoir longtemps pressé les autorités d'enregistrer les associations qui avaient rempli les formalités administratives requises. De plus, certains alliés du Maroc, notamment les États-Unis, ont exhorté le pays à légaliser les organisations de défense des droits humains.

L'ASVDH, basée à Laâyoune, dans le Sahara occidental, fondée par d'anciens prisonniers politiques et victimes de disparitions forcées, est une organisation de surveillance de la situation des droits humains. De nombreux Sahraouis ont été emprisonnés ces dernières années, pour des crimes ou délits de droit commun et à la suite de procès jugés inéquitables par Human Rights Watch.

http://kassataya.com/afrique/17356-le-maroc-legalise-une-ong-pour-les-droits-de-l-homme-au-sahara-occidental

http://soleilfmbenin.com/radio/maroc-mohammed-vi-legalise-long-de-defense-des-victimes-du-sahara-occidental/

http://www.afrik.com/maroc-mohammed-vi-legalise-une-ong-au-sahara-occidental

https://bamada.net/maroc-mohammed-vi-legalise-long-de-defense-des-victimes-du-sahara-occidental

يوم دراسي بالدار البيضاء حول "آليات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها : تجربة العيادات القانونية"، يوم الأربعاء 26 غشت 2015

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء ـ سطات، بشراكة مع عيادة حقوق الإنسان بجامعة القدس بفلسطين، يوما دراسيا حول موضوع "آليات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها : تجربة العيادات القانونية" وذلك يوم الأربعاء 26 غشت 2015 بفندق إيدو آنفا بالدار البيضاء ابتداء من الساعة الثانية والنصف زوالا.

ويهدف هذا اليوم الدراسي، الذي يندرج في إطار تفعيل مشروع العيادات القانونية القائم بين اللجنة الجهوية والشبكة الأمريكية الدولية للخدمات القانونية العامة (PILnet)، إلى إثراء النقاش حول العيادات القانونية كآلية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها داخل مؤسسات التعليم العالي وتشجيع كليات الحقوق والخبراء والباحثين والفاعلين المدنيين على خلق وتفعيل عيادات قانونية داخل فضاء الجامعة.

كما يعد هذا اللقاء فرصة لتبادل التجارب والخبرات بين العيادة الفلسطينية التي تعد أول عيادة قانونية تحدث على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والعيادات القانونية المغربية، حيث سيعرف اللقاء مشاركة وفد من عيادة حقوق الإنسان بجامعة القدس الذي يقوم بزيارة دراسية للمغرب حول التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية ومسار ترسيخ حقوق الإنسان بالمملكة.

وسيتميز اللقاء بمشاركة ممثلين عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان وجامعة الحسن الأول بسطات وجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، ومنظمات المجتمع المدني الفاعلة في ميدان حقوق الإنسان، بالإضافة إلى محامين وقضاة وأساتذة جامعيين وممثلي وسائل الإعلام.

يشار إلى أن عيادة القدس لحقوق الإنسان هي إحدى مراكز كلية الحقوق في جامعة القدس، وتعمل العيادة، التي تأسست عام 2006، على تعليم الطلبة آليات الدفاع عن حقوق الإنسان، وذلك من خلال التعليم العيادي، والذي يدمج ما بين الناحيتين النظرية والعملية، والذي يستهدف إعداد حقوقيين مؤهلين ومدربين للدفاع عن حقوق الإنسان، قادرين على تقديم خدمات قانونية مجانية للجمهور، بما يمكنهم من الدفاع عن حقوقهم والوصول إلى العدالة.

ويذكر أن فكرة العيادات القانونية تقوم على نشر أساليب المنهجية التفاعلية في التعليم من خلال العمل على صقل مهارات الطالب المهنية وتعزيز مهارات التواصل مع المجتمع، كما ترمي إلى خدمة المجتمع من خلال تقديم التثقيف والوعي القانوني لفائدة عموم المواطنين وأصحاب الحقوق وتوظيف العلوم القانونية المختلفة لخدمة الفئات الهشة داخل المجتمع كالمهاجرين واللاجئين والأطفال والعمال والنساء...إلخ. ويعمل الطالب في العيادة القانونية تحت توجيه وإشراف مباشر من أساتذة مختصين أو محامين.

تذكير:

النشاط: يوم دراسي حول "آليات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها : تجربة العيادات القانونية"

التاريخ والتوقيت: الأربعاء 26 غشت 2015 ابتداء من الساعة الثانية والنصف زوالا.

المكان :فندق إيدو آنفا بالدار البيضاء

للاتصال : اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء ـ الدار البيضاء99 03 40 22 05

http://www.agenda24.org/2015/08/JOURNEE-ETUDE-CASABLANCA-MECANISMES-DE-PROTECTION-ET-DE-PROMOTION-DES-DROITS-DE-L-HOMME-EXPERIENCE-DES-CLINIQUES-JURIDIQUES.html

Plus de 4.000 observateurs accrédités pour les prochains scrutins au Maroc

La Commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections a accrédité 41 instances nationales et internationales, dont 34 associations marocaines, le **Conseil national des droits de l'Homme** et 6 organisations non gouvernementales internationales, annonce-t-on dimanche à Rabat.

Ces instances mobiliseront au total plus de 4.000 observateurs dont 76 observateurs internationaux qui assureront l'observation des campagnes et des scrutins des Conseils régionaux et communaux, des Conseils préfectoraux et provinciaux et de la Chambre des conseillers, indique un communiqué du Conseil national des Droits de l'Homme (CNDH) parvenu à APA.

Outre le CNDH qui va déployer un dispositif de plus de 500 personnes pour le suivi sur le terrain et au niveau central des diverses échéances, la Commission a accrédité au niveau national les organismes pour superviser les élections communales et régionales prévues pour le 4 septembre prochain.

Les ONG internationales accréditées sont International Foundation for Electoral Systems (IFES), le National Democratic Institute (NDI), le Réseau des élections dans le monde arabe, le Centre du Caire pour les études des droits de l'Homme, la Fédération des centres des droits de l'Homme dans le monde arabe et Gender Concerns International.

Par ailleurs, d'autres instances et experts internationaux participeront à l'observation à l'invitation du CNDH. Il s'agit notamment des missions diplomatiques du Canada, de Suède, des Pays-Bas et du Royaume-Uni, des institutions nationales des droits de l'Homme (INDH) du Bahreïn, d'Egypte, de Jordanie, du Qatar, de Palestine et de Tunisie, ajoute la même soiurce.

Dans le même cadre, le Réseau arabe des INDH, le réseau Cités et gouvernements locaux unis-Afrique (CGLU-Afrique) et l'Observatoire des élections politiques dans le monde arabe et musulman ont été invités.

Enfin, une mission électorale de l'Union européenne séjourne au Maroc du 15 août au 14 septembre pour une évaluation globale du cadre et du déroulement du processus électoral, précise-t-on.

http://rapideinfo.net/node/6666

Maroc / Sahara occidental : Une organisation de droits humains légalisée

Un tabou est levé, mais la preuve du changement viendra des pratiques

(Rabat) – Les autorités marocaines ont pour la première fois autorisé une organisation sahraouie de défense des droits humains, très critique envers le gouvernement, à s'enregistrer légalement, a indiqué Human Rights Watch aujourd'hui. Cette avancée pour la liberté d'association au Maroc est survenue dix ans après que cette organisation du Sahara occidental a déposé sa demande, et neuf ans après qu'un tribunal a jugé que le gouvernement l'avait illégalement empêchée de s'enregistrer.

Le Maroc devrait à présent mettre fin à tous les obstacles arbitraires à l'activité de l'organisation en question, l'Association Sahraouie des Victimes des Violations Graves des Droits de l'Homme Commises par l'État du Maroc (ASVDH), et notamment l'interdiction de facto de tout rassemblement public ou sit-in. Selon Human Rights Watch, le gouvernement devrait autoriser l'enregistrement de toutes les associations pacifiques au Maroc et au Sahara occidental, dont les autorités ont bloqué les demandes.

« En reconnaissant une organisation qui critique sans complaisance les violations des droits des Sahraouis par le gouvernement, le Maroc a fait un pas en avant positif », a déclaré Sarah Leah Whitson, directrice de la division Moyen-Orient et Afrique du Nord. « Le gouvernement marocain devrait poursuivre dans cette voie en mettant fin aux restrictions arbitraires et basées sur des motifs politiques qui pèsent sur ce groupe ainsi que sur d'autres organisations de la société civile. »

Le Maroc gouverne le Sahara occidental depuis 1975, bien que la communauté internationale ne reconnaisse pas cette annexion. Depuis cette date, les violations du droit de créer des associations font partie intégrante du système de répression visant les activistes considérés comme des partisans de l'auto-détermination, ou de l'indépendance du territoire. Ce système implique également l'interdiction systématique de toute manifestation publique ayant trait à l'auto-détermination ou à l'indépendance. Des nombreux Sahraouis favorables à l'une ou l'autre de ces options ont été emprisonnés ces dernières années, pour des crimes ou délits de droits commun et à la suite de procès inéquitables. Parmi ces prisonniers figurent deux membres de l'ASVDH : Ahmed Sbaï, qui purge une peine de prison à vie, et Mohamed Tahlil, condamné à 25 ans.

La loi réglementant le droit d'associations au Maroc exige que les nouvelles associations s'enregistrent auprès des autorités, mais pas qu'elles obtiennent une autorisation officielle pour opérer. Les fondateurs doivent soumettre des documents indiquant les objectifs de l'association, les noms des administrateurs ainsi que d'autres informations à un responsable administratif local, qui doit délivrer sur place un récépissé provisoire de dépôt de dossier. Les autorités ont alors 60 jours pour déposer une objection fondée sur des critères définis par la loi. Si aucune objection n'est déposée, l'association peut opérer en toute légalité,

qu'elle reçoive ou non un récépissé définitif.

Les critères en question interdisent toute association qui « a pour but de porter atteinte à la religion islamique, à l'intégrité du territoire national, au régime monarchique, ou d'appeler à la discrimination ». Le fait de porter atteinte à l' « intégrité territoriale » est souvent interprété comme une référence à toute remise en cause des revendications marocaines sur le Sahara occidental.

Dans la pratique, cependant, les autorités marocaines ont souvent recours à des subterfuges administratifs pour bloquer l'enregistrement d'organisations dont elles n'apprécient pas les objectifs, les stratégies ou les dirigeants, même si les associations en question n'ont pas de rapport avec le Sahara occidental. Des dizaines, si ce n'est des centaines d'associations ont ainsi été empêchées arbitrairement de s'enregistrer, depuis des années.

Le Maroc devrait éliminer les restrictions contenues dans sa Loi sur les associations, car ces critères violent ses obligations aux termes du droit international, selon Human Rights Watch. Le Pacte international relatif aux droits civils et politiques (PIDCP), que le Maroc a ratifié, affirme dans son article 22 que « l'exercice [du droit d'association] ne peut faire l'objet que des seules restrictions prévues par la loi et qui sont nécessaires dans une société démocratique, dans l'intérêt de la sécurité nationale, de la sûreté publique, de l'ordre public, ou pour protéger la santé ou la moralité publiques ou les droits et les libertés d'autrui ».

La manœuvre administrative la plus courante pour bloquer l'enregistrement d'une nouvelle association est qu'un fonctionnaire local refuse d'accepter ses textes fondateurs, ou les accepte mais refuse de délivrer le récépissé, bien que la loi ne l'y autorise pas. Cette situation se produit également quand une association enregistrée informe les autorités, conformément à la loi, de changements dans ses statuts ou au sein de son organe exécutif.

Les associations qui ne sont pas enregistrées opèrent dans un vide juridique, et sont ainsi soumises à une large gamme de contraintes. Elles ne peuvent pas engager de poursuites, ni organiser des rassemblements sur la voie publique en toute légalité, et sont confrontées à des obstacles pour louer des locaux, ouvrir un compte bancaire, et participer à des activités subventionnées par le gouvernement.

Parmi les associations affectées par cette situation figurent des organisations de défense des droits des Sahraouis, des droits des Amazigh (Berbères), et des dizaines d'associations civiques dirigées par des membres d'Al Adl Wal Ihsane, le principal mouvement d'opposition islamiste du pays. Selon l'Association marocaine des droits humains (AMDH), les administrations de 14 villes et municipalités marocaines ont refusé de réceptionner les dossiers de constitution d'associations déposés par des sections locales de l'AMDH.

La [récurrence à grande échelle de tels refus]9http://www.hrw.org/sites/default/files/reports/morocco1009webwcover.pdf), et l'existence de pratiques administratives similaires dans tout le pays, indiquent que celles-ci relèvent d'une politique décidée au plus haut niveau, et visant à affaiblir les associations que les autorités jugent répréhensibles ou suspectes.

L'ASVDH, basée à Laâyoune et fondée par des anciens prisonniers politiques et victimes de disparitions forcées, est une organisation de surveillance de la situation des droits humains. Quand l'association a soumis pour la première fois ses textes fondateurs en mai 2005, le « bacha », un représentant local du Ministère de l'Intérieur, a refusé de les accepter, ce qui a poussé l'ASVDH à intenter des poursuites auprès du tribunal administratif d'Agadir. En septembre 2006, le tribunal a jugé que le bacha avait outrepassé son autorité légale en refusant d'accepter le dossier de l'ASVDH. Le bacha a fait appel et a persisté dans son refus d'accepter les documents. Son appel a été rejeté en décembre 2008, au motif qu'il avait laissé passer le délai de dépôt de recours.

Malgré le jugement définitif du tribunal, l'administration a continué à refuser d'accorder un récépissé à l'ASVDH, et a fait clairement comprendre que l'orientation politique supposée de l'association en était la raison. Par exemple, en 2007, Al Hamra M'hammed Drif, alors gouverneur de la région Laâyoune – Boujdour – Sakia El Hamra, a déclaré à Human Rights Watch : « Le problème, c'est que leurs statuts fondateurs ne respectent pas la Constitution du Maroc … Ils doivent avant toute chose renoncer à la ligne du Polisario »—en référence au mouvement de libération du Sahara occidental, le Front Polisario.

Toutefois, le 10 mars 2015, le bacha de Laâyoune a appelé Brahim Dahane, le Président de l'ASVDH, pour lui annoncer que le récépissé provisoire d'enregistrement était prêt. A peu près au même moment, les autorités ont annoncé que 11 autres associations, y compris une autre, moins connue, au Sahara occidental—l'association Al Ghad pour les droits de l'homme—allaient obtenir leurs récépissés.

Brahim Dahane n'était cependant pas au Sahara occidental à ce moment-là, et a dû se rendre à l'étranger, pour subvenir à des besoins médicaux. Il a fallu attendre son retour, le 22 juin, pour que l'ASVDH reçoive son récépissé provisoire.

Au 21 août – à l'expiration du délai de 60 jours pendant lequel le gouvernement peut déposer des objections – l'ASVDH n'avait reçu aucune notification de telles objections. Au regard de la loi marocaine, l'association est donc réputée enregistrée. Les autorités devraient maintenant délivrer un récépissé définitif à l'ASVDH, comme prévu par l'article 5 de la loi, a déclaré Human Rights Watch. Le récépissé définitif n'est pas obligatoire pour qu'une association soit légalement reconnue, mais dans la pratique, le défaut de présentation de ce document entrave certaines transactions et opérations courantes avec l'administration et des entreprises.

À noter que les autorités bloquent toujours l'enregistrement de nombreuses autres organisations basées au Sahara occidental, telles que la Ligue Sahraouie de la défense des droits humains et la protection des ressources naturelles, la section de Smara de l'AMDH, et la section de Laâyoune de l'Instance marocaine des droits de l'Homme.

À la connaissance de Human Rights Watch, aucun représentant de l'État marocain n'a expliqué publiquement ce changement de politique vis-à-vis de l'ASVDH. Cependant, le **Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH),** un organe de l'État qui rend compte de ses travaux au roi, a déclaré à Human Rights Watch avoir longtemps pressé les autorités d'enregistrer les associations qui avaient rempli les formalités administratives requises. De plus, certains alliés du Maroc, notamment les États-Unis, ont exhorté le Maroc à légaliser les organisations de défense des droits humains à Laâyoune.

« Le Maroc a rompu un vieux tabou en reconnaissant légalement une association dont le nom fait référence à de graves violations commises par l'État marocain à l'encontre des Sahraouis, » a souligné Sarah Leah Whitson. « Mais la véritable preuve du changement viendra si cette organisation, ainsi que des dizaines d'autres qui sont toujours dans un vide juridique, jouissent d'une plus grande liberté pour mener leurs activités pacifiques légalement, et sans restriction. »

http://reliefweb.int/report/western-sahara/maroc-sahara-occidental-une-organisation-de-droits-humains-l-galis-e